Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (7) : 30 July 2020
P: 1 - 28

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (7) : 30 يوليو 2020 م
ص: 1 - 28

Social background and its impact on the freedom of women within the Palestinian family
A field study applied to the residents of Qalqilya at the end of the second decade of the twentieth century

Abdelmajid Nayif Alawneh

College of Social and Family Development || Al-Quds Open University || Al-Quds Branch || Palestine

Abstract: The aim of this research is to know the extent of the impact of social background variables on the freedom of women within the Palestinian family from the viewpoint of all members of Palestinian society. The researcher used the descriptive analytical method and the questionnaire tool, and the research community is a resident of one of the Palestinian cities, which is the city of Qalqilya in the northern West Bank, A sample was taken of them amounting to (548) individuals from different groups, and it was found with regard to the private living areas that there is freedom for Palestinian women in them, as the total score for all of these areas came between the high and medium percentage, which reached a combined value of (73.7%) Distributed over The entire various fields in its existence ranged between (83.8%) for the existence of women's freedom in the social field, followed by a value (5. 78%) for the existence of that freedom within the psychological field and (70.7%) came to the freedom of women within the democratic field The three domains represented the highest existence of women's freedom in them, followed by the noticeable decrease in the existence of this freedom, which came with a value (9.67%) for the freedom of women in the practical behavioral field, followed by a percentage (4. 66%) of the existence of women's freedom in the material field, and this means The practical, real presence of women's freedom came in an average way compared to the theoretical existence, and it was found at the end of this research There is a strong relationship between the various variables of the social background and between the existence of women's freedom within the Palestinian society, such as the existence of a relationship between gender, age, economic status, number of family members, the nature of work and the educational level and the existence of women's freedom, and this means that there is a strong and significant impact of the changes in the social environment as a driver of existence Freedom of women in its apparent form between high and medium as it came in the areas mentioned in this research, and at the end of this research the researcher made a number of recommendations at the public and private levels, one of the most important of which was the need to give guidance courses for those coming to marriage to improve from a For the relations between the spouses and the creation of a kind of freedom in the beginning of the formation of any new family considering that this contributes to a decrease in some other social problems, in addition to the need to improve the treatment of women within every Palestinian family.

Keywords: Social background, women's freedom, the Palestinian family, Qalqilya city

الخلفية الاجتماعية وانعكاسها على حرية المرأة داخل الأسرة الفلسطينية
دراسة ميدانية على سكان مدينة قلقيلية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين

عبد المجيد نايف علاونة

كلية التنمية الاجتماعية والأسرية || جامعة القدس المفتوحة / فرع القدس || فلسطين

الملخص: هدف هذا البحث إلى معرفة مدى تأثير متغيرات الخلفية الاجتماعية على حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر جميع أفراد المجتمع الفلسطيني، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وتكون مجتمع البحث من سكان أحدى المدن الفلسطينية وهي مدينة قلقيلية في شمال الضفة الغربية، وتم أخذ عينة عنهم بلغت بقيمة (548) فرداً من مختلف الفئات، وقد تبين فيما يتعلق بالمجالات المعيشية الخاصة أنه يوجد حرية للمرأة الفلسطينية فيها، حيث جاءت الدرجة الكلية لجميع تلك المجالات ما بين النسبة المرتفعة والمتوسطة والتي بلغت مجتمعة بقيمة (3. 73%) موزعة على كامل المجالات المتنوعة في وجودها والتي تراوحت ما بين نسبة (4. 83%) لوجود حرية المرأة في المجال الاجتماعي تلتها قيمة (5. 78%) لوجود تلك الحرية ضمن المجال النفسي وجاءت نسبة (3. 70%) لحرية المرأة ضمن المجال الديمقراطي، حيث شكلت هذه المجالات الثلاث أعلى الوجود لحرية المرأة فيها، تلاها التناقص الملحوظ لوجود هذه الحرية والذي جاء بقيمة (9. 67%) لحرية المرأة في المجال السلوكي العملي تلاه نسبة (4. 66%) لوجود حرية المرأة في المجال المادي، وهذا يعني أن الوجود الحقيقي العملي الممارس لحرية المرأة قد جاء بشكل متوسط مقارنة بالوجود النظري له، وقد تبين في نهاية هذا البحث وجود علاقة قوية ما بين مختلف متغيرات الخلفية الاجتماعية وبين الوجود لحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني مثل وجود علاقة بين الجنس والعمر والوضع الاقتصادي وعدد أفراد الأسرة وطبيعة العمل والمستوى التعليمي وبين وجود حرية المرأة، وهذا يعني أنه يوجد تأثير قوي وكبير لمتغيرات البيئة الاجتماعية كدافع لوجود حرية المرأة بشكله الظاهر ما بين المرتفع والمتوسط مثلما جاء في المجالات المذكورة في هذا البحث، وفي نهاية هذا البحث قدم الباحث عددا من التوصيات على المستويين العام والخاص كان من أهمها ضرورة إعطاء دورات إرشادية للمقبلين على الزواج للتحسين من العلاقات بين الزوجين وإيجاد نوعاً من الحرية في بداية تشكيل أي أسرة جديدة باعتبار أن ذلك يساهم في انخفاض بعض المشكلات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة التحسين من معاملة المرأة داخل كل أسرة فلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الخلفية الاجتماعية، حرية المرأة، الأسرة الفلسطينية، مدينة قلقيلية.

1- مقدمة:

يعتبر موضوع الحرية في داخل المجتمعات من المواضيع المهمة والتي تقوم على اساس إتاحة الفرصة للفرد بالقدرة على اختيار ما يريد من أمور عملية او احتياجات لازمة له سواء كان ذلك في الوقت القريب أو البعيد، كما ويظهر أن لموضوع الحرية جوانب متعددة بما فيها الفرد نفسه في داخل المجتمع، فمثلاُ مثلما يوجد حرية للفرد الذكر فلا بد من ان يكون وجود مرادفاً من حيث المعنى والتأثير لهذا المفهوم للأنثى، وبما أن الحرية تعتبر من اسس الحياة المعيشية التي يوجد بها كل فرد، لذلك فلا بد من الوقوف والعمل على تحديد وجودها ودراستها من ناحية ميدانية وتطبيقية. لقد باتت الحرية من المواضيع المتناولة بشكل كبير خاصة فيما يتعلق باستخدام المرأة لها وقدرتها على هذا الاستخدام ضمن الثقافات الاجتماعية الموجودة في كل مجتمع، فلا يوجد بعض من المجتمعات تمارس فيها المرأة حريتها بشكل كبير وغير ممارسة لهذا النوع من الحرية في مجتمعات أخرى غيرها، وذلك على اعتبار أن فهم حرية المرأة يخضع لطبيعة الثقافة الموجودة والمسيطرة في المجتمع المدروس بشكل كلي، لأن فهم دونية وضع النساء يظهر من منطلق جذور الثقافة التقليدية الموجودة، (جعفري، 2012: 89) وبما ان طبيعة الوجود لتلك الاستخدامات المتنوعة للحرية يعمل بالتأكيد على فقدانها لمعناها ومضامينها ويقلل تلقائياً من وجود وتحقيق المكانة للمرأة، لذلك فلا بد من معرفة مدى وجود هذا المفهوم ضمن نواحي المجتمع الفلسطيني المعيشية خاصةً فيما يتعلق بفئة النساء الفلسطينيات في هذا المجتمع بناء على عدد من المتغيرات التي تم تناولها في دراسات سابقة ضمن هذا الموضوع او من

خلال بعض من المتغيرات الجديدة التي من الممكن ان لا يكون قد تم تناولها في دراسات وأبحاث سابقة، ولذلك فإن موضوع هذا البحث كان متخصصاً بين صفحاته لتناول هذا الموضوع، وهو مدى وجود الحرية خاصة لدى النساء الفلسطينيات في هذا المجتمع مقارنة مع غيرة من المجتمعات الأخرى، ضمن القيود والحدو المعروفة من نواحي اجتماعية وثقافية وغيرها بما يتخلله من ظروف خاصة بداخل المجتمع الفلسطيني خاصة من النواحي العامة والكبيرة المسيطرة عليه مثل الانقسام السياسي الفلسطيني منذ العام 2007م، والذي أخذ يُلقي بظلاله على طبيعة الاوضاع الاخرى في داخل هذا المجتمع مثلما اهمل وجود الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة جزء كبيراً من بعض القضايا ومنها قضية المرأة وحريتها في داخل المجتمع الفلسطيني منذ العام 2007م وحتى هذا الوقت. (الائتلاف النسوي الأهلي واللجنة المعنية لمناهضة كافة اشكال التمييز، 2018: 5)

لقد أصبح موضوع الحرية بقيمه ومفرداته المختلفة من المواضيع المهمة والأسس الأولية التي يرتكز عليها المجتمع أينما كان، ويرجع وجود واستخدام هذا المفهوم إلى مدى تفهم وقدرة أفراد المجتمع على وجوده، ولذلك فإن عدم وجود واستخدام هذا الأمر المتمثل بالحرية يعمل على وجود خلل في المجتمع يتمثل ذلك بانعدام المساواة بين أفراده. كما تبين من خلال أهمية وجود حرية المرأة في المجتمع هو ما صدر من قرارات مهمة عن هذا الموضوع وهي القرارات والأعمال المتمثلة بكل من صدور اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي اطلق عليها اتفاقية سيداو الصادرة في العام 1979م، بالإضافة إلى انعقاد أعمال مؤتمر المرأة العالمي في كوبنهاجن ونيروبي في العامين 1980 – 1985م، بالإضافة إلى إصدار الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء الصادر عن المجلسين الاقتصادي والاجتماعي العالميين في العام 1993م، حيث جاءت جميع هذه القرارات وغيرها من القرارات الأخرى لصالح المرأة في كافة مجتمعات ودول العالم دون معارضة لأي دولة في هيئة الأمم المتحدة، فهذا يرجع إلى كبر وجود وانعدام الحرية بشكل كامل في بعض من المجتمعات، (نزال، 2009: 9) بالإضافة إلى التأثيرات العامة والتي يأتي تأثيرها من خارج المجتمع الفلسطيني ومصدرها الاحتلال الإسرائيلي والذي ادت أفعالة إلى مواجهة النساء الفلسطينيات في بعض المناطق لعدد من القيود العامة التي أحجمت من حريتها من خلال ممارسات هذا الاحتلال الكاملة والتي أدت إلى انخفاض مستويات المعيشة للأسر الفلسطينية بما فيها فئة النساء بشكل أكبر. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018: 19) بالإضافة إلى انعدام التعبير عن الرأي، ناهيك عن انخفاض قيمة العدالة الاجتماعية، لا سيما وأن هذه المفاهيم مرتبط تحقيقها بشكل كلي بمدى وجود الحرية في داخل المجتمع وأن عدم وجود أو تحقيق أي منها سيعمل على انتقاص من قيمة أفراد وفئات المجتمع مهما كانت هذه الفئات من الذكور أو الإناث.

لقد ظهر ارتفاع في نسبة الذكور مقارنة بالإناث في معظم المجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطيني على الرغم من ظروف الهجرة الخارجية للذكور، وذلك مثلما ظهر من إحصاءات العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين والتي جاءت بقيمة (2. 103%) ذكر مقابل (100) أنثى وهي متشابه مع الدول العربية الأخرى والتي جاءت نسبتهم في مصر بقيمة (4. 101) ذكر مقابل (100) أنثى وفي الأردن جاءت النسبة بقيمة (3. 106) ذكر مقابل (100) أنثى وفي سوريا وصلت إلى (6. 104) ذكر مقابل (100) أنثى، هذا على عكس ما جاء في الدول الصناعية المتقدمة والتي ظهر فيها انخفاض في نسبة الذكور مقارنة بالإناث، فمثلاً بلغت نسبة الذكور في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة بقيمة (4. 95) ذكر مقابل (100) أنثى في نفس الفترة الزمنية، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013: 32)، وهذا ما يدل على ازدياد التهميش لحرية المرأة ومساواتها بالرجال في المجتمعات العربية الموصوفة بالمجتمعات الذكورية مثلما هو معروف حالياً حتى وأن ظهر انخفاض معتدل في حدة هذه النظرة للمرأة إلا أنها ما زالت موجود في ظل الثقافة الدارجة والبيئة الاجتماعية الحالية في هذه المجتمعات.

2- مشكلة البحث:

تنبع المشكلة الاساسية في هذا البحث من كون المرأة وخاصة في المجتمعات العربية التي سادت فيها الثقافة الذكورية بشكل كبير قد عانت في الماضي من سوء المعاملة على مدى التاريخ الطويل، وذلك في ضوء وجود درجة من التقبل في هذه المعاملة حتى من قبل المرأة نفسها، ناهيك عن التفرقة والتهميش في هذه المعاملة للمرأة في كافة الجوانب الحياتية، بالإضافة إلى التقليل من دورها في المجتمع، وقد اتضح أن هذه المشكلة قد تضاءلت مع مرور الوقت ضمن المطالب العديدة بوجود وتحقيق الحرية والمساواة للمرأة، على اعتبار أن تحقيق الوجود لحرية المرأة وتعظيم شأنها له تأثير مهم على تماسك ووحدة هذا المجتمع مع بعضه البعض، كما أن وجود الحرية للمرأة يساهم في قدرة هذا المجتمع على دعم النساء التي تشكل نسبة عالية منه، فمثلما تبين فإن المجتمعات العربية تتمثل بأن نصفها من الذكور والنصف الآخر من الإناث، ولهذا فإنه لا يمكن الاستهانة بنصف سكان هذا المجتمع.

أسئلة البحث:

بناء على ما سبق فإن مشكلة البحث الحالي تتحدد في السؤال الرئيسي التالي وهو: ما مدى تأثير الخلفية الاجتماعية على حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني في مدينة قلقيلية في نهاية العقد الثاني ومطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الاسئلة الفرعية التفصيلية التي توضحه بشكل أكبر وهي:

1- ما مدى الوجود لحرية المرأة ضمن القيم المتعلقة بمجالات الحرية لدى المرأة في داخل المجتمعات؟
2- ما هي العوامل المؤثرة أكثر من غيرها على الحرية لدى المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية؟
3- ما هي طبيعة العلاقة بين الخلفية الاجتماعية التي تعيش ضمنها المرأة والمتمثلة بكل من (النوع الاجتماعي، والعمر، والوضع الاقتصادي، وعدد افراد الأسرة، وطبيعة العمل، والمستوى التعليمي) وبين كافة مجالات حرية المرأة المتنوعة المدروسة في داخل المجتمع الفلسطيني ضمن اطار هذا البحث؟

3- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث بدراسة مدى تأثير الخلفية الاجتماعية على حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني في مدينة قلقيلية في نهاية العقد الثاني ومطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، أما الأهداف الفرعية فتتمثل بكل من:

1. معرفة مقدار الوجود لحرية المرأة ضمن القيم المتعلقة بمجالات الحرية لدى المرأة في داخل المجتمعات.
2. تحديد العوامل المؤثرة أكثر من غيرها على وجود الحرية لدى المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية.
3. معرفة وتوضيح طبيعة العلاقة بين الخلفية الاجتماعية التي تعيش ضمنها المرأة وبين كافة مجالات حرية المرأة المتنوعة المدروسة في داخل المجتمع الفلسطيني ضمن اطار هذا البحث.

4- أهمية البحث:

تقسم اهمية هذا البحث إلى قسمين وهما:

أولاً: – الاهمية العلمية (النظرية) وتتمثل بكل من:

1. –تحديد أهمية موضوع دراسة الحرية في المجتمع الفلسطيني وخاصة لدى فئة النساء في داخل المجتمع الفلسطيني.

2. إضافة دراسة ميدانية علمية جديدة لما تم القيام به من دراسات متنوعة عن موضوع حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية.
3. تناول هذا البحث دراسة موضوع حرية المرأة في الوقت الحاضر.
4. كما عمل هذا البحث على قياس متغيرات الخلفية الاجتماعية التي تعيش ضمنها المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني تحديداً في فترة اجراء ومكان هذا البحث.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية) وتتمثل بكل من:

1. العمل على المساهمة في المعرفة العلمية قدر المستطاع عن الموضوع الخاص بمدى وجود الحرية لدى المرأة العربية الفلسطينية في داخل مجتمعها وأسرتها بناء على ما تم التوصل اليه من نتائج ميدانية تطبيقية في هذا البحث.
2. استعراض طبيعة الحرية وخاصة للمرأة في المجتمع الفلسطيني وبشكل أخص في داخل أسرتها.
3. تحديد رؤية واقعية من الميدان وفقاً لبيئة هذا البحث زمانياً ومكانياً، ورؤية مدى قابليتها للتطبيق من حيث الاهتمام بمدى وجود حرية المرأة ومدى التأثيرات عليها في الوقت الحاضر.
4. تحديد الرؤية الحقيقية لهذا الموضوع خاصة وأنه يتناول وجهات نظر النساء في هذا المجتمع.

5- حدود ومجالات البحث:

- **الحدود الموضوعية:** الخلفية الاجتماعية وانعكاسها على حرية المرأة داخل الأسرة الفلسطينية
- **الحدود البشرية:** أخذ آراء **(548) فردا** من سكان مدينة قلقيلية.
- **الحدود المكانية:** مدينة قلقيلية في شمال الضفة الغربية الفلسطينية.
- **الحدود الزمانية:** الفترة الزمنية ما بين (بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، حيث تمثل هذه الفترة حلقة الوصل بين نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وبدايات العقد الثالث من نفس القرن المذكور.

6- الدراسات السابقة:

❖ **الدراسات المحلية:**

- دراسة إسراء أبو عياش (2019) هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على صورة المرأة في المنهاج الفلسطيني من خلال وصف وتحليل نصوص وصور منهاج اللغة العربية للمرحلة الاساسية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل المضمون من حيث أخذها لمقاطع من تلك الكتب من الصف (1 – 4)، وقد أظهرت في النهاية ان المنهاج التدريسي العربي الفلسطيني يفتقر إلى الحساسية بقضايا النوع الاجتماعي، ويعمل على تعزيز الصورة التقليدية النمطية للمرأة والتي غالباً ما عانت منها النساء في المجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطيني، وعملت تلك الصورة في النهاية على عدم مساواه المرأة بالرجل والتقليل من وجودها وشأنها وتمكينها وحريتها المطلوبة مقارنة بالذكور، وأظهرت تلك المناهج الدراسية حضوراً متواضع للمرأة بحيث يقلل من طموحات واسهامات المرأة العربية الفلسطينية على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا كله يعكس عدم الوجود لحرية المرأة بالشكل المطلوب.

- دراسة شهرزاد عودة (2018) هدف هذا البحث إلى إظهار تجربة الفتيات الفلسطينيات إزاء العنف الجندري خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية على الانترنت، وقد تكون مجتمع البحث من النساء الفلسطينيات المشتركات على هذه المواقع، وتم أخذ عينة منهن، حيث تم تصنيف هذه الفئة إلى ست مجموعات بؤرية موزعة على مناطق مختلفة من المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى اجراء عدد من المقابلات المقننة والموسعة واستطلاعاً للرأي مع هذه الفئة من النساء بناء على منهج البحث الكيفي المستخدم، وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن النساء ما زلن يخضعن للسلطة الأبوية، وهذا يحد من استخدامهن لهذه المواقع ويقمع حريتهن أيضاً، كما تبين أن فئة النساء الفلسطينيات تتعرض إلى نوعاً من العنف الجندري عبر هذه المواقع الإلكترونية بما فيها الرقابة العائلية والاجتماعية ومراقبة امنية لتحركاتهن عبر هذه المواقع على شبكة الانترنت.
- دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018) هدفت الدراسة إلى تحديد احتياجات وأولويات النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن في المناطق الفلسطينية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي والكيفي ضمن الزيارات الميدانية والاستبانات المستخدمة، بالإضافة إلى المقابلات المعمقة والمجموعات البؤرية مع اصحاب المصلحة الموجودين، وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن الاحتلال يساهم في تهميش دور المرأة الفلسطينية، فظهر وجود ارتباط مباشر بين التعرض للعنف الممارس من الاحتلال وبين مستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي في العائلات الفلسطينية، بالإضافة إلى وجود تأثير للظروف الاقتصادية والمجتمعية على تهميش دور المرأة الفلسطينية ومحاولة النساء الفلسطينيات إلى التكيف مع الوضع الموجود في ظل غياب الخدمات الداعمة لها، كما وجهت تلك الدراسة دعوات إلى منظمات المجتمع المدني وللسلطة الفلسطينية وللأمم المتحدة والمنظمات المحلية والدولية بضرورة دعم المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال.
- دراسة فاتن سلهب (2017) هدفت إلى التعرف على قانون الأحوال الشخصية الساري في الضفة الغربية من فلسطين فيما يخص وضع المرأة وبما يتلاءم مع اتفاقية سيداو التي قامت السلطة الفلسطينية بتوقيعها والتي تتطلب نيل المرأة لحقوقها في المجتمع، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك لتحليل القوانين المعمول بها في داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك باعتبار أن هذه الدراسة اعتمدت على عمليات التحليل لهذه القوانين ومقارنتها مع اتفاقية سيداو الموقعة، كما استخدمت تلك الدراسة بالإضافة إلى جانبها النظري الكبير اداة المقابلة مع عدد من الشخصيات التي لها علاقة بوجود قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين ومدى تطبيقها فيما يتعلق بفئة النساء، وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أنه يوجد توافق بين اتفاقية سيداو وبين قانون الأحوال الشخصية المعمول به في الضفة الغربية فيما يتعلق بكفالة بعض الحقوق للمرأة مثل الحق في التعليم والرعاية الصحية والتملك، ولكن ظهر عدم وجود توافق فيما يتعلق بحريتها في كل من السكن والعمل والميراث والنفقة والولاية وتعدد الزوجات والطلاق، وعزت تلك الدراسة ان هذا جاء لأسباب دينية وثقافية في المجتمع كون بعض من بنود اتفاقية سيداو تتنافى مع بنود الديانة الإسلامية في القوامة والمساواة التامة بين الجنسين وتغيير الأدوار النمطية، وذلك باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي احدى أهم مصادر التشريع الفلسطيني، كما اوصت تلك الدراسة بضرورة وجود قانون مدني موحد يشمل التعامل مع النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة بنفس الشيء.
- دراسة آيلين كتاب (2017) هدفت تلك الدراسة إلى إظهار دور المرأة الموجود في هذا المجتمع والمساواة بين الجنسين – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – فلسطين، وقد استخدمت المنهج الكيفي من مجتمع البحث المتمثل بكامل فئات المجتمع الفلسطيني، اما العينة المأخوذة فقد بلغت بقيمة (2399) عنصر من هذا المجتمع، بالإضافة إلى استخدام أداة المقابلة الفردية والمجموعات البؤرية، وقد توصلت تلك الدراسة إلى ان تقسيم

العمل خاصة في الأسرة يقوم على اساس علاقات القوة غير المنصفة بين الرجل والمرأة واعاقة مشاركة المرأة في الأمور السياسية والاجتماعية ويرتكز تهميشها بالإضافة إلى ذلك على أساس المعاملة، كما تبين ان معظم الرجال لا يؤيدون القوانين التي تنص على وجود العدالة بين الجنسين، كما انه يتم التلاعب في هذه القوانين، ومع ذلك فقد تبين انه يوجد بعض من التغيرات المنصفة للمرأة مقارنة بالاجيال الماضية وبشكل افضل حتى ولو كان ذلك غير مكتملاً فيما يتعلق بحرية المرأة على اعتبار ان اي تغيير في القانون يجب ان يرافقه تغيرات هيكلية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك على اعتبار ان التغيير يولد المزيد من التغير خاصة اذا كان نحو الأفضل، ولا بد إلى ان يبدأ ذلك من المنزل فعندما تكون المواقف والسلوكيات الإيجابية متوازنة داخل الأسرة فإن التغيير من الممكن أن يصبح حقيقة واقعية مثلما أشارت إلى ذلك تلك الدراسة.

- دراسة ريما كيلاني (2017) هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على استخدامات المرأة الفلسطينية للصحافة والإشباعات المتحققة لها والكشف عن الدوافع وراء استخدام أو عدم استخدام الصحافة النسائية في فلسطين ومعرفة الحاجات التي تدفع المرأة إلى تلك الاستخدامات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي متناولة صحيفة الاستقصاء، وتكون مجتمع البحث من النساء في قطاع غزة خاصة اللواتي يُجدن القراءة، وتكونت العينة المأخوذة منهن بقيمة (400) امرأة، وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن أهم ما يتم متابعته من الصحافة هو قضايا التماسك الاجتماعي وموضوعات الحياة الزوجية والأسرية والتعرف على قضايا المرأة وحقوقها المسلوبة والانتهاكات ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، وقد أوصت تلك الدراسة إلى ضرورة تقديم الدعم المادي والمعنوي للصحافة النسائية واستخدام الدقة والموضوعية والمصداقية في مواضيع الأسر والنساء والتركيز على قضايا النساء بشكل خاص.
- دراسة رولا القطب (2012) هدفت تلك الدراسة إلى تحديد دور المرأة في القرار المتخذ في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995 – 2010)، وقد تناولت المعيقات التي تقف وراء ذلك، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة والمقابلة مع عينة من مجتمع البحث المكون من النساء العاملات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين النساء في فترات مختلفة، وقد توصلت تلك الدراسة إلى أنه يوجد للمرأة الفلسطينية دور مهم في المجتمع الفلسطيني ويعود ذلك لتأثير العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والذاتية، كما أظهرت تلك الدراسة أن تواجد المرأة الفلسطينية في مراكز صنع القرارات العليا ما زال ضعيفاً وأن أبرز اعمالها في مجالي التعليم والصحة، واوصت تلك الدراسة إلى ضرورة إبراز دور فعلي للمرأة بشكل أكبر مما هو موجود واظهار التميز الإيجابي وتفعيل دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ودعوة الأحزاب السياسية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني إلى ابراز دور المرأة.

❖ **الدراسات العربية:**

- دراسة بن زايد ريم (2019) هدف هذا البحث إلى دراسة موضوع تمكين المرأة في الجزائر مقارنةً مع بلدان المغرب العربي "تونس والمغرب"، وذلك من خلال انجازات كل دولة من الدول المذكورة من حيث مجالات التعليم والاقتصاد وصنع القرار، حيث تمثلت هذه الدراسة بكونها دراسة نظرية فقط، وتم العمل فيها من حيث القيام بالمنهج التحليلي لما هو موجود في دول المغرب العربي، وقد قام الباحث في تلك الدراسة بدراسة اوضاع المرأة في هذه البلدان من حيث اهداف التمكين وانواعه من اجتماعي واقتصادي وقانوني وسياسي ومؤسساتي، وقد اعتمد على الاحصائيات المعبرة عن التحاق النساء بالتعليم والعمل من حيث اشكاله وانواعه واحجامه والفرق بينها وبين الذكور من خلال مقارنة هذه الاحصائيات، بالإضافة إلى توضيح مبادئ هذا التمكين للمرأة، وقد تناول

الباحث التحديات التي تواجه هذه المرأة من حيث تعليمها ومساواتها في المجتمع، وقد تبين أن الإناث لم تنل حقها في التعليم وخاصة في المستويات العليا مقارنة بالذكور في تلك البلدان، بالإضافة إلى ضعف المساهمة الاقتصادية للمرأة في بلدها.

- دراسة أمينة زوجي (2019) هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية العنف الزوجي في المغرب، وقد تمثل هذا البحث بكونه بحثاً نظرياً فقط، اعتمد في كامله على الدراسات السابقة من خلال المنهج التحليلي، وقد أظهر ذلك البحث اشكال هذا العنف المتمثلة بالعنف الجسدي والجنسي والسيكولوجي والاجتماعي والاقتصادي، وقد بين ان هذا العنف ممارس ضد المرأة اكثر من غيرها وأن هذا الأمر يقلل من حريتها في المجتمع، وقد اعتمد بالإضافة إلى الدراسات السابقة على إحصاءات العنف المسجلة لدى مراكز الامن في بلدان المغرب العربي، وعمل على تحليلها، وقد اوضح ان اشكال هذا العنف تعمل على تقليل مساواة المرأة في المجتمع، وقد اوضح في نهاية هذا البحث ان هذا العنف ضد النساء لا يعبر فقط عن شكل من اشكاله وانما يؤثر في مجملة على كامل افراد الأسرة ومن ثم المجتمع، ويعيق حرية الوجود للمرأة بشكل كبير.

❖ **الدراسات الاجنبية:**

- دراسة فاسوديف آزر عبدالله).(Vasudeva.p.Azar.L.A.S.Abdollahi.A(2006) هدفت تلك الدراسة إلى المقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات في المجتمع الإيراني من حيث تقدير الذات وفعالية الذات والقدرة على الصمود وتحقيق جودة الحياة، وتكون مجتمع البحث من النساء العاملات وغير العاملات في مدينة زابل الإيرانية، وتم أخذ عينة منهن بقيمة (250)امرأة، وقد تم استخدام المقاييس العالمية الخاصة بمفردات الدراسة المذكورة من خلال الأداة الاساسية وهي الاستبانة مستخدمة بذلك المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت تلك الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين كل من جودة الحياة وبين القدرة على الصمود وفعالية الذات وتقدير الذات، كما اظهرت تلك الدراسة إلى أن طبيعة العلاقة قد جاءت طردية ما بين التمتع بجودة الحياة وبين الصمود وفعالية الذات وتقدير الذات، فكلما زاد احداهما يزداد الآخر أو العكس وكلما يقل أحداهما يقل الشعور بالآخر من قبل فئة النساء حسب نتيجة تلك الدراسة المشار اليها.

التعليق على الدراسات السابقة:

لقد ظهر من خلال ما جاء من نتائج مختلفة في الدراسات السابقة أنه يوجد اختلافات في حرية المرأة بناء على عدد من المتغيرات المتنوعة وبناءً على طبيعة كل مجتمع، كما تبين بالإضافة إلى ذلك أن النظرة إلى هذا الموضوع تصبغه بمظهر مختلف عن ما ينظر إليه كل مجتمع وكل فئة اجتماعية، ناهيك عن أن نظرة فئة النساء نفسها قد جاءت مختلفة في رؤيتها لنفسها مقارنة عما ينظر اليها الرجال، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الرؤية المطلوبة من كل فئة وفقاً لاحتياجاتها المتنوعة منها في المجالات الحياتية المختلفة من مجال ثقافي، واجتماعي، ومادي، ومجتمعي، وأسري، وغير ذلك من المجالات الحياتية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالجوانب المتفقة بين الدراسات السابقة وبين الدراسة الحالية فقد جاءت الدراسة الحالية متفقة مع عدد من الدراسات السابقة من حيث أن طبيعة هذه الدراسة متعلقة بموضوع حرية المرأة والذي تم تناوله ضمن المتغيرات الاجتماعية المؤثرة عليها والمنهج والأداة المستخدمة وتناول عينة ميدانية من النساء في تلك الدراسات السابقة مثل دراسة آيلين كتاب، ودراسة ريما كيلاني، ودراسة رولا القطب، ودراسة عاجب بومدين، ودراسة ناهد نصر، ودراسة فاسوديفآزرعبدالله.

أما فيما يتعلق بالاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث طبيعة الدراسات التي تم القيام بها سابقاً والمناهج المستخدمة فيها وطرق التحليل التي تم تناولها وتحديداً الدراسات النظرية التحليلية والدراسات التي تم الاستخدام فيها لمنهج ولأداة أو ادوات مختلفة أو لأكثر من أداة بحثية واحدة فقد تمثلت بكل من دراسة شهرزاد عودة، ودراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ودراسة فاتن سلهب، ودراسة ندى الزهراني.

أما فيما يتعلق بالفائدة التي تم أخذها من الدراسات السابقة فقد استفاد الباحث في الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث طبيعة المنهج المستخدم، بالإضافة إلى مناقشة النتائج وتحليلها وربطها مع نتائج الدراسات السابقة للعمل على تعزيز مصداقيتها خاصة فيما جاء بالاتفاق معها حتى ولو جزئياً، بالإضافة إلى معرفة ما تم التوصل اليه في تلك الدراسات السابقة تحقيقاً لطبيعة التراكمية العلمية بشكل موضوعي، بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسة الحالية تُعد بطابع جديد نظراً لتناولها لأحدى المدن الفلسطينية في الوقت الحاضر ورؤية حرية المرأة من قبل كافة فئات المجتمع الفلسطيني في داخل تلك المدينة كنموذج عن بقية المدن الفلسطينية الأخرى وليس من وجهة نظر فئة النساء لوحدهن فقط.

7- مفاهيم البحث:

متغيرات الخلفية الاجتماعية:

لقد تبين من خلال تناول مفهوم متغيرات الخلفية الاجتماعية في معظم الدراسات السابقة على انه يتمثل بالحالة المعيشية التي يوجد فيها المبحوث أو مجتمع البحث المنوي دراسته بناء على الظاهرة التي تم تناولها من قبل البحث مهما كان نوعها، ولذلك فإن المفهوم الدقيق لمصطلح المتغيرات الاجتماعية يُعرف بأنه: مجموعة من الصفات والخصائص الشخصية المرتبطة بالمبحوث في داخل المجتمع الذي يوجد ويعيش فيه. (سليم، 2015: 2087)

أما التعريف الاجرائي لمتغيرات الخلفية الاجتماعية في هذا البحث فهي: القيم المتنوعة لحالة المبحوثين من اهمها في هذا البحث استخدام مفردات الجنس، والوضع الاقتصادي، وعدد أفراد الأسرة، وطبيعة العمل، والمستوى التعليمي، وغيرها من المتغيرات المدروسة الأخرى ضمن مصطلح متغيرات الخلفية الاجتماعية للمبحوثين ومجتمع هذا البحث والعينة المأخوذة منه.

حرية المرأة:

يعرف مصطلح الحرية بشكل عام بأنه القدرة على الاستخدام الأمثل بناء على كل ما يريده الفرد اينما وجد وفي أي مجال حياتي يعيش، وقد تدرجت الأمور في موضوع الحرية إلى أن وصلت إلى مفهوم حرية المرأة خاصة في ظل العصر الحديث الذي أخذت النساء والعديد من الجهات المعنية تنادي بهذا المفهوم، ولذلك فإن التعريف الاصطلاحي الدقيق لمفهوم حرية المرأة يمكن تحديده بالقول أنه: رسم مجرى جديد لحياة المرأة وفقاً لتطلعاتها التي تريدها، ووفقاً لضوابط معينة مع تحريرها من كل ما يعرقل تطلعاتها المرغوبة لديها، وذلك من اجل تحقيق طموحاتها وتحقيق هدف خاص لها. (الزهراني، 2013: 27)

أما التعريف الاجرائي لحرية المرأة في هذا البحث فهو: المتمثل بمدى وجود المفاهيم التي تم تحديدها لمعرفة مدى تحقيق مقدار الوجود لهذه الحرية خاصة للمرأة العربية الفلسطينية تحديداً ضمن المجالات الحياتية المتنوعة ومن اهمها المجالات المستخدمة ضمن حدود هذا البحث وهي: المجال الاجتماعي، والمجال النفسي، والمجال الديمقراطي، والمجال السلوكي، والمجال المادي، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير الخلفية الاجتماعية على حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية خاصة في نهاية العقد الثاني ومطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، ومعرفة

مدى الوجود لحرية المرأة ضمن القيم المتعلقة بمجالات الحرية لدى المرأة في داخل المجتمعات، ومعرفة العوامل المؤثرة أكثر من غيرها على الحرية لدى المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية، بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة إن كانت قوية أم ضعيفة وشكلها طردي أو عكسي بين الخلفية الاجتماعية التي تعيش ضمنها المرأة وبين كافة مجالات حرية المرأة المتنوعة المدروسة في داخل المجتمع الفلسطيني ضمن اطار هذا البحث الزماني والمكاني.

مدينة قلقيلية:

إن التعريف الاصطلاحي لمفهوم مدينة قلقيلية هو: أن مدينة قلقيلية تُعتبر ومثلما هو معروف أنها أحدى المدن الفلسطينية الواقعة في شمال الضفة الغربية من فلسطين، حيث يبلغ عدد المدن الفلسطينية أربعاً وثلاثين مدينة، منها ستّ عشرة مدينة واقعة تحت حكم السلطة الفلسطينيّة ومقسمة على منطقتين هما الضفة الغربيّة وقطاع غزة، بالإضافة إلى ثماني عشرة مدينة تقع تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي، وتعود تسمية مدينة قلقيلية بهذا الاسم إلى العهد الكنعاني كغيرها من المدن الفلسطينية الأخرى التي كان يطلق عليها أسماء دالة عليها منذ ذلك الوقت دلالة على الأسماء العربية الأولى لساكنيها. (عنايا، 2004: 23).

8- المنطلق النظري للبحث:

يُعتبر تحديد مفهوم التفاعلية الرمزية من أهم عناصر العلاقات الاجتماعية الموجودة في داخل المجتمعات، وذلك على اعتبار أن هذا المفهوم هو المعبر الأساسي عن وجود الجماعة وما يظهر خلالها وخاصة بين أعضائها من علاقات متنوعة سواء كانت ايجابية أم سلبية وكبيرة أم متوسطة أم صغيرة من حيث الوجود والتأثير، ويعرف الفرد بأنه العنصر الأساسي في وجود الجماعة، وبذلك فقد تم تعريف الجماعة على أنها وحدة من الشخصيات الإنسانية المتفاعلة فيما بينها وبين بعضها البعض، ويحتوي مفهوم التفاعلية الرمزية على عدة أنواع من التوقعات، بحيث يتم ترجمتها بشكل مختلف من قبل كل جانب من المشتركين في هذا التفاعل الرمزي، فكل فرد حينما يقوم بأي عمل معين يتوقع نتيجة على عمله الذي قام به، كذلك يُنتظر من التفاعل الرمزي تحديد ومعرفة السلوك الذي يقوم به الفرد وفقاً لدوره الذي يتطلبه مركزه الاجتماعي في مجتمعة أو أسرته أو في مكان عمله، وذلك ضمن القيم والمعايير الموجودة التي تحدد دورة وأدوار غيره، ناهيك عن اعتبار أنه يوجد عدة أشكال للتفاعل الرمزي، فلا يجوز أن يتم النظر للتفاعل الرمزي بشكله الإيجابي دائماً على اعتبار أنه من الممكن وجود نوعاً مختلف من هذا التفاعل يتمثل بالنوع السلبي الذي يسوده الصراع والمنافسة إضافة إلى التوافق والتعاون، ولذلك فإن التبني لهذا الاطار جاء مهما مثلما يراه الباحث بهذا الشكل على اعتبار أن أي اطار نظري يشكل المنطلق الأساسي والقاعدة المعرفية الأولية للبحث. (سلامة، 2013: 43)

كما يحتوي التفاعل الرمزي كعملية موجودة على أشكال من التأثير المتبادل الناتج عن سلوك الأفراد وما يقومون به من أعمال مختلفة، وأن من أهم الطرق التي يظهر فيها هذا التفاعل هي الأشكال المختلفة من طرق التواصل بين الأفراد سواء كانوا في الأسرة أو في العمل او في المجتمع وغيره بما يحتويه من رموز مختلفة معبرة عنه وعن هدف أو أهداف الافراد الذين يقومون به، ولذلك تبدأ عملية التفاعل الرمزي عندما تبدأ هذه العمليات من التواصل الفردي او الجماعي وبما تتضمنه هذه العلاقات من ثقافة خاصة موجودة لديها، بحيث تُعطي تلك الثقافة طابعاً خاصاً قد يكون مختلفاً عن غيره من الجماعات الأخرى، وذلك على اعتبار أن عمليات التفاعل الرمزي هي التي تعطي اعضاء الجماعة درجة مهمة من الارتباط التي تظهر من خلالها الرغبات والمعارف والغايات والحاجات والوسائل، بالإضافة إلى ذلك فإن عمليات التفاعل الرمزي تعطي الفرد والجماعة الفرصة المهمة التي يتمكن كل منهما

من تعديل السلوك الخاص بهما مع مرور الوقت وبناءً على المركز والدور الخاص به واعتماداً على الرغبات والحاجات والأهداف المطلوبة من كل منهم، وتعتبر المظاهر الأساسية الخاصة بالتفاعل الرمزي هي تقييم عمل الفرد والغير، بالإضافة إلى أعمال التقويم المستمر لهما، وذلك على اعتبار أنه يوجد علاقة وثيقة وقوية جداً بين المجتمع والثقافة السائدة فيه. (جدنز، 2001: 79)

كما أن لطبيعة شخصية الفرد ومكانته الاجتماعية من تأثير مهم في وجود هذا التفاعل، وذلك على اعتبار أن الرابطة الاجتماعية للفرد المتمثلة بالأشخاص الذين يوجد علاقات اجتماعية من خلالها بين الفرد وبينهم يعتبرون بمثابة الشبكة الاجتماعية اللازمة لوجود عمليات التفاعل الرمزي، ومن أهم هذه الشبكات الاجتماعية هي الأسرة وما بها من أفراد ذكور وإناث وحسب مركز كل منهما سواء كان أب أو أم او أخ او اخت أو غير ذلك، ولذلك فإن التفاعل الرمزي هنا يأتي إما بشكل إيجابي إذا توفرت العناصر الأساسية لتشكيله مثل الوفاق والتعاطف والحب والمودة بين أفراد الشبكة الاجتماعية الموجود فيها هذا النوع من التفاعل والمتمثلة في هذا البحث بالأسرة وخاصة وجود وتحقيق حرية المرأة ودورها الموجود فيها بناءً على مركزها الاجتماعي كزوجة أو أم أو اخت أو غير ذلك، وأن مشاركتها تأتي ضمن عملية التفاعل الرمزي إيجابية إذا توافرت لها جميع العناصر المهمة في عملية التفاعل الرمزي المذكور ضمن مشاركتها في القيم والميول والاتجاهات والاهتمامات الخاصة بالأسرة خاصة إذا وجدت هذه الميول الإيجابية بشكل مماثل لما تريده منهم والمتمثلة تلك الميول بتصرفات الذكور في أسرتها ضمن تحقيق درجة من الحرية المناسبة لها، وتميل بذلك إلى الانجذاب بشكل أكبر وبشكل متزايد وتتحقق نتيجة لذلك القوة في وجود هذه الشبكة الاجتماعية بشكل واضح أو العكس، وبما يتضمنه ذلك من عمليات خاصة بالتغير الاجتماعي، وذلك مثلما أكد التفاعليون الرمزيون على وجود العنصر الابتكاري النشط الخلاق للسلوك البشري. (جدنز، 2001: 702) وهذا ما يظهر من خلال وجود نوعاً من التغيير الظاهر والذي خفف من حدة إهمال وتهميش المرأة لدرجة كبيرة، إلا أنه ومع كل ذلك لم تصل المرأة وخاصة في المجتمعات العربية إلى درجة كبيرة من المساواة ونيلها لحريتها الكاملة مثلما أرادت ذلك أو أراد لها الغير من المطالبين بحقوقها.

كما أن رؤية نظرية التفاعلية الرمزية تنطلق من العديد من المرتكزات الأساسية اللازمة لعملية التحليل الخاصة بالتفاعل الاجتماعي الرمزي، حيث تتمثل تلك المرتكزات بالقواعد الاجتماعية التي تعتبر المُنظمات للسلوك الإنساني، بالإضافة لكونها احدى الظواهر الاجتماعية المحددة لسلوك الفرد وتوجيهه وارتباطه مع الآخرين ومع الجماعات الأخرى، وهذه القواعد هي المتمثلة بعادات الناس العامة التي تعودوا عليها من حيث الممارسة في القول والعمل والرؤية وغيرها من الممارسات الأخرى إلى جانب هذه القواعد. (وهيبة وآخرون، 2016: 5)

كما ظهر أن بناء الجماعة لتحقيق هدف موحد يظهر من خلال وجود درجة متماسكة من التفاعل والتعاون بين افراد هذه الجماعة في المجتمع، بحيث يظهر ذلك من خلال تنظيم أعضاء الجماعة ضمن مراكزهم وأدوارهم المحددة من القيم والمعايير التي تحكم السلوك الاجتماعي، فقد ظهر أنه عندما يكون للجماعة أو للجماعات هدف مشترك وموحد وظاهر ومعروف فإن هذه الجماعة أو الجماعات تميل إلى التعاون ويظهر درجة من التفاعل الإيجابي بينهما أو يحدث العكس في حالة إذا حدث تفاعل اجتماعي يسوده المنافسة والمواقف المحبطة ونمو الاتجاهات السلبية في داخل هذه الجماعة أو الجماعات الأخرى، وفي نهاية هذا المنطلق النظري فلا بد من الإشارة إلى أن عمليات التماسك الاجتماعي الإيجابي للأسرة ومن ثم للمجتمع ككل لا تتحقق إلا بوجود وتحقيق الحرية للمرأة، وترتبط تلك الدرجة من التماسك للأسر وللمجتمع ككل بمدى وجود تلك الحرية لجميع أفراد الأسرة بما فيها المرأة وحريتها، وذلك باعتبار أن الأسرة هي اللبنة الأولية والحجر الأساسي في بناء المجتمعات ويأتي من خلالها التعاون والتفاعل الاجتماعي الإيجابي الذي يسودهنوعاً مهماً من الحرية للجميع بما فيه المرأة في داخل هذه الأسرة، باعتبارها من الأعمدة المهمة

والقوية لبناء الأسر في كافة المجتمعات في العالم ويتمثل ذلك بقوله تعالى: " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِۖ". (آل عمران: 159)

الاجراءات المنهجية الميدانية:

9- منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك كون طبيعة هذا المنهج تُعطي الفرصة لعمليات الوصف والتحليل للظواهر العلمية المدروسة وبشكل كمي من خلال عمليات البحث والتعبئة للبيانات والتحليل ومن ثم القيام بوصف الوجود للظاهرة المدروسة وتحديد المؤثرات على وجودها والأبعاد الناتجة عن تلك المؤثرات للتوصل إلى وصف الظاهرة المدروسة وبشكل دقيق.

10- مجتمع البحث:

لقد تمثل مجتمع هذا البحث بسكان مدينة قلقيلية والبالغ عددهم بقيمة (737. 54) حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في هذه الفترة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020) وبناء على ذلك فقد قام الباحث بعملية اختيار لقسم محدد من كامل هذا المجتمع البحثي، وذلك بناءً على عمليات الإحصاء المناسبة والتي سُميت لاحقاً بعينة البحث.

11- عينة البحث:

لقد تم اختيار نسبة العينة بقيمة **(1%) فقط** من كامل عدد سكان مدينة قلقيلية في شمال الضفة الغربية والمتمثلة هذه النسبة منهم بكامل عناصر مجتمع البحث المذكور سابقاً، وعلى اعتبار أن هذه النسبة هي اقل نسبة يمكن اختيارها، وهي بذلك تتيح الفرصة لكل شخص بالظهور في هذه العينة من بين كل (100) شخص بناءً على **نوع العينة العشوائية البسيطة** المستخدمة في جمع البيانات في هذه العينة في بداية هذا العام وتحديداً في فترة جمع البيانات الخاصة بهذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، وقد توصلت بذلك تلك النسبة إلى قيمة **(548) فردا** كعينة عن كامل مجتمع البحث المذكور.

12- أداة البحث:

لقد تم استخدام **أداة الاستبانة بأسئلتها المغلقة** في هذا البحث بمعنى أن استبانة هذا البحث قد احتوت بأقسامها المختلفة على أسئلة مغلقة، وذلك فيما يتمثل بخصائص عينة الدراسة، بالإضافة إلى الفقرات الخاصة بالمجالات المختلفة الخاصة بتناول دراسة حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية، وقد احتوت صفحات هذه الاستبانة بستة اسئلة أولية عن سمات عينة البحث، بالإضافة إلى خمسة مجالات أساسية تناولت في فقراتها طبيعة الوجود لحرية المرأة الفلسطينية في داخل أسرتها سواء كانت أم أو زوجة أو اخت أو جدة أو غيرها.

13- الصدق والثبات لأداة البحث:

لقد تم في البداية إعداد اسئلة أولية خاصة بأداة هذا البحث وهي الاستبانة وقبل أن تم المباشرة بتعبئتها قام الباحث بعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين في مجال دراسة هذا البحث وهو مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وقد كان لبعض منهم ملاحظات بإضافة أو حذف عدد من فقرات هذه الاستبانة، وقد عمل

الباحث على الأخذ بهذه الملاحظات للخروج بالشكل النهائي لاستبانة هذا البحث وبشكل يعبر عن الصدق فيما تم تناوله من اسئلة واجابات معبرة عنها حتى تم أخذ رأي المبحوثين بها.

أما فيما يتعلق بثبات هذه الأداة وهي في مجالاتها المتنوعة التي تقيس حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية فقد تم اجراء ذلك عن طريق القيام بعملية الإحصاء المناسبة إليها وهي المعادلة المتمثلة والمسماه بمعادلة كرونباخ – ألفا الإحصائية والتي تعبر عن مدى إمكانية تقارب الاجابات إذا تم قياس رأي المبحوثين مرة أخرى عن نفس هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالفقرات التي تقيس هذه المجالات الخاصة بموضوع حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية، وقد جاءت القيم الإحصائية التالية على كافة فقرات هذه الاستبانة الخاصة في هذا البحث وبشكل مرتفع ومعبر عن ثبات الاجابة وهي كالتالي:

الجدول رقم (1)

مجالات الدراسة:	مقدار قيمة الثبات:
1 – المجال الاجتماعي:	0.89
2 – المجال النفسي:	0.88
3 – المجال الديمقراطي:	0.87
4 – المجال السلوكي:	0.87
5 – المجال الثقافي:	0.86
مجموع الدرجة الكلية:	0.87

وتعتبر هذه القيم بذلك مناسبة وعالية لتعبئة كافة الاستبانات:

14- أساليب جمع البيانات والتحليل المتبعة في هذا البحث:

لقد قام الباحث بعد إتمام عملية جمع البيانات الميدانية بواسطة استبانة البحث وذلك بعد التعبير عن صدق وثبات فقراتها بالعمليات الإحصائية اللاحقة لذلك، فقد قام بعملية فرز لهذه الاستبانات ثم التحقق من خلالها من الاستبانات المعبئة والصالحة للتحليل وتم ترقيمها من رقم (1 – 548)، وبعد ذلك تم العمل على إدخال جميع بياناتها على برنامج التحليل الإحصائي المناسب لتحليل مثل هذه البيانات وهو برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وقد تم من خلال استخدام هذا البرنامج استخدام العديد من التقنيات الإحصائية المناسبة واللازمة للتحليل بناءً على طبيعة المطلوب من هذا البحث وكان من بين هذه التقنيات الإحصائية:

1. التقنية الإحصائية الخاصة باستخراج الأعداد والنسب المئوية لمعرفة صفات عينة البحث ونسبة المجالات المتناولة في دراسة حرية المرأة.
2. تقنية استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بمجالات هذه الدراسة للتأكد من ارتفاع أو انخفاض هذه القيم.
3. تقنية تحليل الفروق بين المتوسطات وتسمى بتقنية: Independent- Samples T- Test، وذلك كون هذه التقنية هي الأنسب في فحص العلاقة بين متغير النوع الاجتماعي ومجالات حرية المرأة، كونها تقوم بتقبل التحليل اذا كانت قيم المتغير المستقل تتكون من قيمتين فقط وقيم المتغير التابع هي كمية (رقمية) وذلك بعد أن تم دمجها.

4. تقنية تحليل التباين الأحادي: One-way ANOVA، وذلك كون هذه التقنية هي الأنسب لفحص باقي العلاقات بين متغيرات هذه الدراسة كون كل متغير مستقل تتكون قيمة من ثلاث فقرات والمتغير التابع هو كمي (رقمي)، خاصة بعد أن تم دمج قيم جميع المجالات الخاصة بالمتغير التابع في عامود واحد رقمي (إحصائي).

15- خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (2) بيانات الدراسة حسب النوع الاجتماعي، نسب مئوية:

خصائص العينة حسب الأوضاع الاجتماعية الخاصة بها:		
قيم المتغير المستقل: "الخلفية الاجتماعية":	التكرار	النسب المئوية%
الجنس:		
ذكر:	274	50%
أنثى:	274	50%
المجموع:	548	100%

تبين من خلال ما ورد في الجدول رقم (2) أن نسبة الذكور قد وصلت بنسبة (50%) مقابل نسبة (50%) للإناث، خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، وهذا يدل على أنه يوجد تقارب كبير ونوعاً من المساواة العددية في النوع الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني مثلما هو معروف على مدى التاريخ الطويل لهذا المجتمع وأن كان قد حدث نوعاً من الاختلاف النسبي البسيط في الوقت الحاضر.

الجدول رقم (3) بيانات الدراسة حسب النوع العمر، نسب مئوية:

العمر:	التكرار	النسب المئوية%
صغير: (أقل من 19 سنة)	222	40.5%
متوسط: (من 20 – 39 سنة)	182	33.2%
كبير: (40– 59 سنة)	144	26.3%
أكبر من ذلك (60 سنة فأكثر...)	0	%0
المجموع:	548	100%

تبين من خلال ما ورد في الجدول رقم (3) فيما يتعلق بالعمر خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، أن أعلى النسب لهذه الفئات قد جاءت للفئات العمرية الصغيرة حيث وصلت إلى قيمة (5. 40%) تلتها نسبة (2. 33%) للفئة العمرية المتوسطة، في حين تراجعت أقل النسب لتصل إلى قيمة (3. 26%) للفئة العمرية الكبيرة، وهذا يدل على أن غالبية أفراد المجتمع الفلسطيني هم من الفئات العمرية الصغيرة الشابة مقارنة ببقية الفئات العمرية الأخرى، فمثلما هو معروف عن هذا المجتمع بأنه مجتمع فتي وشاب مقارنة بغيرة من المجتمعات الأخرى في العالم.

الجدول رقم (4) بيانات الدراسة حسب الوضع الاقتصادي، نسب مئوية:

الوضع الاقتصادي:	التكرار	النسب المئوية%
منخفض: (دخل شهري قليل): أقل من 1999 شيكل شهرياً	162	%29.6

الوضع الاقتصادي:	التكرار	النسب المئوية%
متوسط: (دخل شهري متوسط): من 2000 – 3999 شيكل شهرياً	290	%52.9
مرتفع: (دخل شهري كبير): 4000 شيكل شهرياً فأكثر....	96	%17.5
المجموع:	548	%100

تبين من خلال ما ورد في الجدول رقم (4)فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، أن أكثر من نصف أفراد العينة هم من ذوي الوضع الاقتصادي المتوسط حيث وصلت نسبتهم إلى قيمة (9. 52%) تلتها نسبة (6. 29%) للفئات الاجتماعية من ذوي الوضع الاقتصادي المنخفض ثم جاءت اقل النسب بقيمة (5.17%) للفئات الاجتماعية من ذوي الحالة الاقتصادية المرتفعة، وهذا يدل على أن غالبية افراد المجتمع الفلسطيني هم من ذوي الحالة الاقتصادية المتوسطة فالمنخفضة، وهذا متساوي مع الوضع الحقيقي لهذا المجتمع تحديداً في الفترة الزمنية الحالية.

الجدول رقم (5) بيانات الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة، نسب مئوية:

عدد أفراد الأسرة:	التكرار	النسب المئوية%
صغير: (1من الأبناء فقط)	250	%45.6
متوسط: (من 2 – 3من الابناء)	174	%31.8
كبير: (4 ابناء فأكثر...)	124	%22.6
المجموع:	548	%100

تبين من خلال ما ورد في الجدول رقم (5) فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، أن أعلى نسبة قد جاءت بقيمة (6.45%) لأعداد الأسر القليلة ثم جاءت نسبة (8. 31%) لعدد افراد الأسرة المتوسطة ثم جاءت نسبة (6. 22%) لعدد أفراد الأسرة الكبير، وهذا يدل على أن التوجه في الوقت الحاضر يعود لأعداد الأسر القليل بناء على بداية العمل بتنظيم النسل وتحديد عدد أفراد الأسرة القليل مقارنة بالماضي التي كانت الأسرة تتخذ بأعداد الأفراد الكبير لها في الانجاب.

الجدول رقم (6) بيانات الدراسة حسب طبيعة العمل، نسب مئوية:

طبيعة العمل:	التكرار	النسب المئوية%
وظيفي: (مؤسسات حكومية/ وخاصة)	284	%51.8
تجاري: (أصحاب محلات وعاملين فيها)	136	%24.8
غير ذلك: (عمال وغيرهم)	128	%23.4
المجموع:	548	%100

تبين من خلال ما ورد في الجدول رقم (6) فيما يتعلق بطبيعة العمل خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، أن أكثر من نصف أفراد عينة هذا البحث قد جاءت لذوي طبيعة العمل الوظيفي من حكومي وخاص، حيث وصلت نسبتهم إلى قيمة (8. 51%) تلتها نسبة (8. 24%) لذوي الأعمال التجارية تلتها وبشكل قريب نسبة العاملين في بقية الأعمال الاخرى من عمال وأصحاب حرف

وغيرها لتصل إلى قيمة (4. 23%)، وهذا يدل على ان العمل الوظيفي سواء كان الحكومي او الخاص هو السائد في داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا الأمر يعتبر متساوي مع الوضع الطبيعي الخاص بطبيعة العمل في داخل المجتمع الفلسطيني المتمثل بوجود الأعمال الوظيفية بشكل كبير تليه الأعمال التجارية فالأعمال الأخرى المختلفة.

الجدول رقم (7) بيانات الدراسة حسب المستوى التعليمي، نسب مئوية:

المستوى التعليمي:	التكرار	النسب المئوية%
منخفض: (دبلوم فأقل)	109	%19.9
متوسط: (بكالوريوس)	329	%60
مرتفع: (ماجستير فأعلى)	110	%20.1
المجموع:	548	%100

تبين من خلال ما ورد في الجدول رقم (7)فيما يتعلق بالمستوى التعليمي خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، أن غالبية أفراد العينة هم من ذوي درجة التعليم المتوسط والمعروفة في المجتمع الفلسطيني بدرجة البكالوريوس، حيث وصلت نسبتها في هذا البحث إلى قيمة (60%) ثم تراجعت بقية النسب وبشكل متقارب فيما بينهما لتصل إلى قيمة (1. 20%) لذوي درجة التعليم العالي تلتها نسبة (9.19%) لذوي درجة التعليم المنخفض، وهذا يدل على أن غالبية افراد المجتمع الفلسطيني هم من حملة درجة البكالوريوس، وهذا التوزيع يعتبر متساوياً فيما يتعلق بالمستويات التعليمية في داخل المجتمع الفلسطيني مثلما هو معروف بارتفاع حملة شهادة البكالوريوس فيه مقارنة بغيرها من المستويات التعليمية الاخرى.

الجدول رقم (8) 16- بيانات الدراسة حسب القيم المتعلقة بمجالات الحرية لدى المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية:

	البيانات الخاصة بحياة الافراد:	قيمة الاجابة [1]			
	قيم المتغير التابع: "حرية المرأة داخل الأسرة":	النسبة المئوية%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة
1	المجال الاجتماعي: والمتمثل بالجانبين العملي والتعليمي مثل خروج المرأة للتعليم، والعمل أو كليهما معاً، واختيارها للحقل الدراسي الخاص بها، والحقل العملي وما شابه ذلك.	%83.4	2.74	.615	مرتفعة
2	المجال النفسي: المتمثل بمدى شعور المرأة بالراحة النفسية أثناء وجودها داخل اسرتها، وعدم الانتقاص من حقوقها، وإعطائها حرية العمل بشكل أكبر من السابق فيما يتعلق بقرار تحول الانجاب، واختيار الزوج المناسب وغيره.	%78.5	2.67	.679	مرتفعة
3	المجال الديمقراطي: المتمثل بالمشاركة في اتخاذ القرار الأسري، والمساواة بين المرأة والرجل عند القيام بأي شيء يخص الأسرة، وعدم التميز بين الذكور والإناث في الأسرة، ووجود وتحقيق حرية الرأي للمرأة، واحترام رأيها، ومناقشته، والأخذ به إذا ظهر أنه مناسباً.	%70.3	2.51	.801	مرتفعة

(2)لقد تم دمج الخيارات القريبة من بعضها حسب مقياس ليكرت فتم دمج خياري غير موافق بشدة وغير موافق تحت خيار غير موافق وتم دمج خياري موافق بشدة وموافق تخت خيار موافق وبقي الخيار المتوسط تحت أسم خيار موافق إلى حد ما.

	البيانات الخاصة بحياة الافراد:	قيمة الاجابة [1]			
4	المجال السلوكي: المتمثل بمجال التفاهم المعيشي اليومي بعيداً عن أي مظهر من مظاهر العنف ضد المرأة سواء كان اللفظي أو الجسدي أو غيره، ومجال العدالة في التعامل السلوكي مع الجنسين مثل أخذ الرأي لحاجة كل منهما للاحتياجات المعيشية الضرورية والكمالية.	%67.9	2.48	.801	متوسطة
5	المجال المادي: المتمثل بمدى الالتزام بحقوق المرأة المادية في هذا الوقت بالنسبة للماضي، وتقاسم السلطة الأسرية بين الذكر والأنثى، وأخذ دور كل منهما، وتقليل الفجوات بين الرجل والمرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في داخل الأسرة والمتمثلة بعدم التفرقة المعيشية، والمصاريف وما شابه ذلك من حرية الاختيار لكل منهما.	%66.4	2.47	.803	متوسطة
	الدرجة الكلية:	%73.3	2.57	.706	مرتفعة

تبين من خلال ما وردفي الجدول رقم (8) أن الدرجة الكلية للمجالات المعبرة عن وجود الحرية للمرأة في داخل المجتمع الفلسطيني قد جاءت بشكل مرتفع خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، حيث وصلت إلى قيمة (3.73%)، في حين أن التدرج التفصيلي لتلك المجالات قد جاء بشكل متوازن فيما بين هذه المجالات، والدرجة المتوسطة لبقية المجالات الأخرى، فقد ظهر ارتفاع في الوجود لحرية المرأة في كل من المجال الاجتماعي: والمتمثل بالجانبين العملي والتعليمي مثل خروج المرأة للتعليم، والعمل أو كليهما معاً، واختيارها للحقل الدراسي الخاص بها، والحقل العملي وما شابه ذلك، حيث وصلت نسبة الوجود خلاله لحرية المرأة بقيمة (4. 83%)، تلاه المجال النفسي: المتمثل بمدى شعور المرأة بالراحة النفسية أثناء وجودها داخل اسرتها، وعدم الانتقاص من حقوقها، وإعطائها حرية الرأي حول الانجاب، واختيار الزوج المناسب والتي وصلت نسبة التأييد فيه لحرية المرأة إلى قيمة (5. 78%)، ثم جاء المجال الديمقراطي: وهو المجال المتمثل بالمشاركة في اتخاذ القرار الأسري، والمساواة بين المرأة والرجل عند القيام بأي شيء يخص الأسرة، وعدم التميز بين الذكور والإناث في الأسرة، ووجود وتحقيق حرية الرأي للمرأة، واحترام رأيها، ومناقشته، والأخذ به إذا ظهر أنه مناسباً، والتي وصلت نسبة التأييد فيه لحرية المرأة بقيمة (3. 70%). أما فيما يتعلق بالجانب التفصيلي لبقية المجالات الأخرى والتي ظهرت نسبة حرية المرأة فيها بشكل متوسط فقد جاءت للمجال السلوكي: المتمثل بمجال التفاهم المعيشي اليومي بعيداً عن أي مظهر من مظاهر العنف ضد المرأة سواء كان اللفظي أو الجسدي أو غيره، ومجال العدالة في التعامل السلوكي مع الجنسين مثل أخذ الرأي لحاجة كل منهما للاحتياجات المعيشية الضرورية والكمالية، حيث وصلت نسبة التأييد فيه لحرية المرأة إلى قيمة (9. 67%)، تلاه المجال المادي: المتمثل بمدى الالتزام بحقوق المرأة المادية في هذا الوقت بالنسبة للماضي، وتقاسم السلطة الأسرية بين الذكر والأنثى، وأخذ دور كل منهما، وتقليل الفجوات بين الرجل والمرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في داخل الأسرة والمتمثلة بعدم التفرقة المعيشية، والمصاريف وما شابه ذلك من حرية الاختيار لكل منهما والتي وصلت نسبة الوجود فيه لحرية المرأة بقيمة (4.66%).

16-تحليل نتائج الدراسة:

1. مدى تأثير الخلفية الاجتماعية على حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني في مدينة قلقيلية في نهاية العقد الثاني ومطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين:

لقد ظهر من خلال النتائج الميدانية لهذا البحث أنه يوجد تأثير للعديد من متغيرات الخلفية الاجتماعية على حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني في مدينة قلقيلية، خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، فقد ظهر وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين كل من: الجنس بنوعية من ذكور وإناث، ومتغير العمر بفئاته المتعددة من الفئات العمرية الصغيرة والفئات العمرية المتوسطة والفئات العمرية الكبيرة في السن، والوضع الاقتصادي بحالاته الثلاثة المتعددة وهي الوضع الاقتصادي المنخفض والوضع الاقتصادي المتوسط والوضع الاقتصادي المرتفع، وعدد أفراد الأسرة الفلسطينية المتمثل بعدد أفراد الأسرة القليل وعدد أفراد الأسرة المتوسطة وعدد أفراد الأسرة الكبير، وطبيعة العمل المتمثل بجميع أوضاع الناس العاملين من موظفين في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة في داخل المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى أوضاع الفئات العاملة في المجالات التجارية، ناهيك عن فئات العمال وغير ذلك من بقية الأعمال الحرة وغيرها، والمستوى التعليمي المتمثل بالمستويات التعليمية القليلة والمستويات التعليمية المتوسطة والمستويات التعليمية العالية.

يظهر مما سبق وبناء على وجود هذه العلاقة القوية والدالة بين متغيرات الخلفية الاجتماعية للافراد وبين وجود الحرية للمرأة في داخل الأسرة الفلسطينية أنه يوجد تأثير كبير لمتغيرات الخلفية الاجتماعية المنبثقة من بيئة المجتمع الموجودة والتي تأتي متأثرة من كافة العوامل المعيشية على الأفراد ومن كافة المناحي الحياتية المُشكلة للفرد في داخل بيئتهن، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط قوي بين الوجود لحرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية وبين الظروف المعيشية التي توجد فيها هذه الأسرة في داخل المجتمع الفلسطيني وأنه لا بد من تأثير هذه العوامل على تلك الحرية، ولا يمكن لتلك الحرية أن توجد بمعزل عن تأثير المتغيرات المعيشية والحياتية التي توجد ضمنها كل من فئات النساء والرجال أيضاً باعتبار أن لكل منهما تقاسم معيشي مشترك مع الآخر.

2. مدى الوجود لحرية المرأة ضمن القيم المتعلقة بمجالات الحرية لدى المرأة في داخل المجتمعات:

لقد ظهر الوجود في حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية مثلما تبين من نتائج هذا البحث الميدانية أنها موجودة وبشكل يتراوح ما بين المرتفع في عدد من المجالات وما بين الوجود بالشكل المتوسط في عدد من المجالات الأخرى، خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، حيث ظهر أن المجال الاجتماعي والمجال النفسي والمجال الديمقراطي قد ظهر فيها الوجود لحرية المرأة بشكل مرتفع، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة هذه المجالات المهمة في داخل المجتمعات وإلى الوجود الفعلي لحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بظهور الوجود لحرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية بشكله المتوسط فقد ظهر ذلك في المجال السلوكي والمجال المادي وهذه المجالات تعد من المجالات العملية التي تظهر فيها حرية المرأة عن طريق معاملتها بشكل فعلي أكثر من مجرد الإشارة إلى وجود حريتها كبعض من المجالات السابقة، ولذلك فلم تظهر الحرية للمرأة في الأسرة الفلسطينية ضمن هذه المجالات الأقرب على الجانب العملي بشكل واضح وإنما قد ظهرت بشكل متوسط.

يظهر مما سبق أن حرية المرأة بشكلها الحقيقي في داخل المجتمع الفلسطيني ربما لم تظهر بشكل كبير ومرتفع وإنما تأتي في الحقيقة بشكل أقل مما هو ظاهر في الجانب النظري مثلما تم فحصة في هذا البحث أو ربما يرجع ذلك إلى الادعاء بوجود وتحقيق نوعاً من حرية المرأة ولكن عندما يقع الفرد في الجانب التطبيقي من وجود هذه الحرية لفئة النساء تقل لدية القابلية لتحقيق ذلك الوجود بشكل أقل مما يدعيه نظرياً.

كما ظهر من خلال الاطار النظري في هذا البحث خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، أنه يوجد درجة مهمة وقوية ولازمة من التماسك في داخل الأسرة تحديداً بين أفرادها باعتبارها من أولى الأعمدة الاولية والأساسية اللازمة لبناء المجتمع ككل، كما ظهر ذلك بشكل مكمل للاطار النظري وهو أن التحسين في كافة المجالات الحياتية المذكورة ومثلما تبين من نتائج هذا البحث أنها تشكل عوائق أمام الحرية وخاصة لفئة النساء في المجتمع الفلسطيني وأن ما يؤدي في النهاية إلى تحسين عام وشامل في كافة المناحي الحياتية في داخل المجتمع الفلسطيني هو وجود التعاون والتماسك والتضامن اللازم للاستمرارية الحياتية وبشكل افضل بين مختلف فئات الأسرة من الرجال والنساء فتبعاً لمفهوم التفاعل الاجتماعي الذي تم اعتماده كأساس لهذا البحث فإن هذا التفاعل إذا تم تطبيقه بشكل إيجابي ينعكس بنتائج ايجابية على أعضاء الجماعة التي يسودها هذا التفاعل وفي النهاية يعمل على التحسين من ظروف الحياة المعيشية وتماسك الأسرة والجماعة الموجودة ضمن الاطار الاجتماعي المعيشي في داخل أي مجتمع، لذلك فان حرية المرأة مثلما تم التوصل اليها في نتائج هذا البحث بأنها قد ظهرت في وجودها تبعاً للقيمة الكلية لمجالاتها بشكل مرتفع حتى وأن ظهرت في مجالين فقط بشكل متوسط، فهذا يدل على إمكانية الوجود الفعلي للتفاعل الاجتماعي وبشكله السليم المنعكس وبشكل إيجابي، وهذا يعتبر من التغيرات الإيجابية اذا تم تحقيقها في المجتمع الفلسطيني وتم تحقيقها بالفعل من حيث ما تم التوصل اليه في موضوع هذا البحث المتمثل بوجود القيم والمجالات الخاصة بحرية المرأة الفلسطينية في داخل الأسرة.

3. العوامل المؤثرة أكثر من غيرها على الحرية لدى المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية:

إن من أهم العوامل الاجتماعية المساعدة على وجود حرية المرأة الفلسطينية في داخل أسرتها هي عامل النوع الاجتماعي، حيث ظهر انخفاض في التقبل لهذا الوجود من الحرية لفئة الذكور، وذلك مثلما ظهر من نتائج هذا البحث الميدانية، خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، وبذلك يتضح أن الإناث أكثر تأييداً ودعماً لذلك من الذكور، بالإضافة إلى أن الفئات العمرية الصغيرة والأشبه في العمر لديها درجة تقبل لحرية المرأة الفلسطينية في داخل أسرتها بشكل اقل من الفئات الأكبر في العمر، وهذه تُشكل تحدياً آخر لوجود وتحقيق نوعاً من حرية المرأة الفلسطينية في داخل أسرتها. كما ظهر أيضاً انخفاض في درجة تقبل حرية المرأة الفلسطينية في داخل أسرتها من قبل كل من ذوي المستويات الاقتصادية المنخفضة وقليلي الانجاب وذوي طبيعة العمل غير المستقرة، بالإضافة إلى أصحاب المستويات التعليمية القليلة مقارنة بغيرهم من ذوي الأوضاع الاقتصادية المرتفعة والمنجبين لأعداد أكبر من الأفراد ومن ذوي المستويات التعليمية العليا، وهذه كلها تشكل تحديات مهمة قد تعيق الوجود الحقيقي والفعلي لحرية المرأة الفلسطينية في داخل أسرتها، ناهيك عن تأثير متغيرات الخلفية الاجتماعية المعيشية اليومية الأخرى المتقلبة في درجة وجودها وتأثيرها، لا سيما وأن حالة المجتمع الفلسطيني بمختلف فئاته تتسم بالطابع غير المستقر نتيجة لأوضاعه السياسية المتمثلة بالاحتلال وجمود عملية السلام وارتفاع مستويات البطالة وازدياد حالات الطلاق وازدياد أشكال العنف وغيرها من الظروف الأخرى المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على الأوضاع المعيشية للمواطن وللأسرة العربية والفلسطينية أيضاً.

كما ظهر أن من بين التحديات الأخرى المواجهة لازدياد حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية هو الانخفاض في تقبل هذا الوجود في كل من المجال السلوكي والمجال المادي والتي تعبران كليهما عن الوجود الحقيقي لحرية المرأة الفلسطينية في داخل الأسرة التي تعيش فيها، ناهيك عن أن هذان المجالان يعتبران هم المجالان العمليان المهمان والمعبران بشكل تطبيقي أكثر عن مدى تقبل ووجود حرية المرأة الفلسطينية في داخل أسرتها مقارنة ببقية المجالات الأخرى التي يعتبر درجة تعبيرها اقل من الناحية التطبيقية المتعلقة بوجود وتحقيق الوجود لحرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية في هذا المجتمع مثلما تبين من نتائج هذا البحث الميدانية.

4. طبيعة العلاقة بين الخلفية الاجتماعية التي تعيش ضمنها المرأة والمتمثلة بكل من (النوع الاجتماعي، والعمر، والوضع الاقتصادي، وعدد افراد الأسرة، وطبيعة العمل، والمستوى التعليمي) وبين كافة مجالات حرية المرأة المتنوعة المدروسة في داخل المجتمع الفلسطيني:

الجدول رقم (9) قيمة الدلالة الإحصائية ومعناها على متغيرات الخلفية الاجتماعية وانعكاسها على المجالات المتنوعة المعبرة عن حرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر افراد المجتمع الفلسطيني:

نتيجة الاختبارات الإحصائية:						
العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بالخلفية الاجتماعية وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني:		التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	قيمة الدلالة الاحصائية Sig(2)
1 - العلاقة بين الجنس وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني:	ذكر:	274	2.01	.750	477.938	.000
	أنثى:	274	3.00	.008		
	المجموع:	548	2.50	.726		
2 - العلاقة بين العمر وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني:	صغير	222	1.85	.750	333.689	.000
	متوسط	182	2.91	.172		
	كبير	144	3.00	.000		
	المجموع:	548	2.50	.726		
3 - العلاقة بين الوضع الاقتصاديوبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني:	منخفض	162	1.63	.733	444.129	.000
	متوسط	290	2.83	.283		
	مرتفع	96	3.00	.000		
	المجموع:	548	2.50	.726		
4 - العلاقة بين عدد أفراد الأسرة وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني:	صغير	250	1.93	.742	295.841	.000
	متوسط	174	2.97	.077		
	كبير	124	3.00	.000		
	المجموع:	548	2.50	.726		
5 - العلاقة بين طبيعة العمل وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني:	وظيفي (حكومي/ خاص)	284	3.00	.000	120.638	.000
	تجاري	136	2.84	.547		
	غير ذلك	128	2.12	.750		

(3) لقد تم اعتماد مستوى وجود العلاقة ذات الدلالة الاحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) أو اقل لجميع الاسئلة///.

نتيجة الاختبارات الإحصائية:						
	المجموع:	548	2.50	.726		
6 - العلاقة بين المستوى التعليمي وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني:	منخفض	109	1.44	.750	352.202	.000
	متوسط	329	2.69	.445		
	مرتفع	110	3.00	.000		
	المجموع:	548	2.50	.726		

تبين من خلال ما ورد في الجدول رقم (9) والخاص بفحص العلاقة بين المتغيرات الميدانية ضمن موضوع هذا البحث خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، كل مما يلي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05a>) في حرية المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس والفرق قد جاء لصالح الإناث، وقد يرجع ذلك إلى طموح الإناث في المجتمع الفلسطيني بوجود حرية أكبر مما هو موجود بالفعل في داخل هذا المجتمع وتحديداً في داخل الأسرة.
2. –توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a< 0.05) في حرية المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر، والفرق قد جاء لصالح الفئات العمرية الكبيرة بالإضافة لذلك فإن طبيعة العلاقة بين الفئات العمرية وحرية المرأة قد جاءت بشكل طردي، بمعنى أن المطالبة بحرية المرأة تزداد كلما ازداد العمر، وهذا يعني أن الفرد كلما تقدم في السن تحدث لدية نزعة أقوى نحو إعطاء قدر أكبر من الحرية للمرأة في داخل هذا المجتمع مقارنة بالفئات العمرية الأصغر منه سناً.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a< 0.05) في حرية المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي، والفرق قد جاء لصالح ذوي الأوضاع الاقتصادية المرتفعة، وقد جاءت طبيعة هذه العلاقة بشكل طردي، بمعنى أن حرية المرأة تزداد كلما ارتفعت طبيعة الأوضاع الاقتصادية لدى فئات هذا المجتمع، وقد يرجع ذلك نتيجة لقدرة الفرد على تحقيق كافة المتطلبات الأسرية الحياتية للإناث وغيرها، لذلك فينعكس هذا الشيء على وجود نوعاً أكبر من الحرية على الجميع بما فيها النساء.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a< 0.05) في حرية المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، والفرق قد جاء لصالح الأسر من ذوي الأعداد الأكبر من الأفراد، وقد ظهرت طبيعة هذه العلاقة بأنها طردية بمعنى أن الحرية تزداد لدى المرأة كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة، وقد يرجع ذلك نتيجة لحصول نوعاً من التقبل للمرأة من من الجانب الثقافي نظراً لزيادة انجابها.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a< 0.05) في حرية المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير طبيعة العمل، والفرق قد جاء لصالح ذوي طبيعة الأعمال الوظيفية في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة مقارنة ببقية الفئات من ذوي طبيعة الأعمال الأخرى من تجارية وغيرها، وقد ظهر أن طبيعة هذه العلاقة قد جاءت بشكل عكسي بين الاستقرار في طبيعة العمل التي يتخللها الأمان الوظيفي وبين الوجود والدعم لحرية المرأة في داخل الأسرة الفلسطينية، وقد ينعكس ذلك وهو الأمان الوظيفي على دعم حرية المرأة في داخل أسرتها نظراً لاستقرار حالة صاحب العمل وهم في الغالب من الذكور في داخل المجتمع الفلسطيني.
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a< 0.05) في حرية المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير المستوى التعليمي، والفرق قد جاء لصالح ذوي المستويات التعليمية الأعلى،

وقد تمثلت طبيعة هذه العلاقة بكونها طردية بمعنى أن حرية المرأة تزداد كلما ازدادت المستويات التعليمية لدى اصحابها، وقد يرجع ذلك إلى اطلاع اصحاب الكفاءات العلمية بدرجة أكبر على هذه المواضيع الخاصة بحرية المرأة والمساواة بشكل أكبر من غيرهم من ذوي المستويات التعليمية الاقل.

17-النتائج العامة والتفصيلية للبحث ومناقشتها:

1. إن النمو الفكري المتمثل بارتفاع المستوى التعليمي عمل على ازدياد الوجود لحرية المرأة داخل الأسرة الفلسطينية، حيث ساعدت كل من عوامل الإنفتاح الاجتماعي والغزو الثقافي والتوسع الإعلامي بالإضافة إلى انتشار شبكة الانترنت وما تخللها من توسع هائل في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية واطلاع المشاركين بها على بلدان ومجتمعات أخرى ساهمت كل هذه العوامل على ازدياد في حالة النمو الفكري لدى فئات المجتمع مما عزز من المطالبة بحرية المرأة بشكل طردي مع الزمن، حتى وصل إلى ما وصل اليه اليوم من مطالب لهذه الحرية بشكل متزايد، وحسب رؤية الباحث فإن الزيادة في الهجرات الخارجية بحثاً عن التعليم والعمل، بالإضافة إلى التوسع في انتشار المؤسسات التعليمية في كافة المجتمعات ومنها المجتمع العربي الفلسطيني والمتمثلة بالجامعات والزيادة في الإقبال عليها من الجنسين ساهمت أيضاً في زيادة الوجود والمطالبة بحرية المرأة في داخل هذا المجتمع مقارنة بالماضي، وهذا متوافق مع دراسة رولا القطب والتي أظهرت أن أغلب عمل المرأة هو في المجال التعليمي وهذا يعطيها سعة في الاطلاع على الثقافات الأخرى.
2. كما أن التغير الثقافي المتمثل بظهور الثقافات الجديدة وما تبعها من صراع بين ما هو قديم من قبل الثقافات الشابة الجديدة كان له أثر كبير على إيجاد حرية للمرأة في داخل الأسرة، وذلك على اعتبار أن عدم الوجود لحرية المرأة أصبح يُصنف ضمن مفردات الثقافة القديمة السائدة في داخل المجتمعات المحافظة ومنها المجتمع الفلسطيني، وذلك فمن ضمن مطالب الثقافة الفرعية أو الثقافة الشابة أو الثقافة المضادة مثلما بات يطلق عليها هو خروج المرأة من الوضع الماضي التي كانت تعيشه والذي يتسم بعدم تحقيق الحرية لها فيه، وحسب رؤية الباحث فإن الثقافة الجديدة قد ساهمت بشكل كبير في تحرر المرأة من العادات والقيم والتقاليد والمعايير الاجتماعية السابقة، واصبحت اليوم تتمتع بنوع كبير من الحرية حتى في داخل المجتمعات العربية المحافظة ومنها المجتمع الفلسطيني مقارنة بالعقود الزمنية السابقة، فأصبح الظهور بخروج المرأة للالتحاق بالتعليم وبسوق العمل وأصبح يشكل وجودها منافسة قويةً من حيث القبولات التعليمية والعملية في المؤسسات المختلفة قد تفوق أو تساوي مركزية الذكور فيه أحياناً، وهذا متوافق مع دراسة فاسوديف آزر عبدالله والتي اظهرت وجود علاقة بين جودة الحياة وبين القدرة على الصمود أو العكس، فهذا يعطي تشجيعاً للمرأة في خوض الحياة بشكل متزايد والإقبال عليها ايضاً وبشكل متسارع زمانياً ومكانياً في العالم.
3. كما أن زيادة التحضر المتمثل بالتطور في وسائل الإعلام والاطلاع على حياة المجتمعات الأخرى وغيرها من التطورات الأخرى ساعد على وجود وزيادة الوجود لحرية المرأة في داخل الأسرة، حيث تمثل ذلك بالتوسع في وجود وافتتاح القنوات التلفزيونية الفضائية والتي باتت تشتمل على مختلف الجوانب الحياتية المعيشية وما تقوم بعرضه يومياً من خلال شاشات التلفزيون من مواضيع متنوعة ومختلفة تساعد في تحرر المرأة من القيم والمعايير السابقة وتطلعاتها على قيم ومعاير وثقافات جديدة لم تكن تراها لولا هذا التوسع في استخدام هذه الوسائل حتى مع وجود المرأة في بيتها، وحسب رؤية الباحث فإن عدم الموافقة لخروج المرأة إلى التعليم والعمل الذي كان متبعاً في السابق أصبح أمر غير مجدي حالياً للحد من حريتها، فأصبحت القنوات الفضائية تظهر للمرأة وهي في داخل بيتها وتعرفها بثقافات جديدة ساعدتها على الحرية والمطالبة بها بناء على مطالب ودلالات

متعددة، وهذا متوافق مع دراسة ندى الزهراني التي أظهرت أنه يوجد دلالات عديدة لمفهوم تحرر المرأة في المجتمعات المتنوعة في العالم.

4. –كما أن اختلاف السلوك البشري عما كان سابقاً من حيث المعاملة والتقبل للرأي الآخر زاد من وجود الحرية للمرأة في داخل أسرتها، حيث اختلفت المعاملة الحالية عما كان موجوداً في السابق والذي كانت تُمتهن فيه المرأة وتستغل لأغراض عاطفية أو أسرية فقط بينما مع التطور الهائل في وسائل الحياة المختلفة وانتشار النظم الديمقراطية في مختلف دول العالم والمطالبة بها باستمرار، بحيث ساعد ذلك وعلى مختلف التعاملات والسلوكيات البشرية وخاصة من قبل الذكور على التقبل للجانب الآخر من الجنسين، بالإضافة إلى ازدياد المستوى التعليمي والتوسع في انتشار الدراسات الإنسانية وزيادة الإقبال عليها حيث ساهمت جميعها في ازدياد الانتشار لحرية المرأة ووجود نوعاً من المساواة بينها وبين الرجل، وحسب رؤية الباحث فإنه في هذا الوقت قد اختلفت طبيعة الأفراد من حيث التعامل في الزمن السابق، وذلك تبعاً لعوامل الازدهار الاجتماعي والتعليمي والحضاري الذي اصبح مرئياً لدى الجميع بعد سهولة الاطلاع عليه من قبل الجميع، بحيث ساهم ذلك في وجود الأسلوب الحضاري في التعامل مع الجانب الآخر ومن ضمنها النوع الاجتماعي، وهذا متوافق مع دراسة ريما كيلاني والتي أظهرت ازدياد متابعة المرأة لقضايا التماسك الاجتماعي والأمور الخاصة بالسلوك والتعامل مع النساء.

5. يوجد علاقة بين الجنس وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني، حيث ظهر أن فئة الإناث هي التي ترى وبشكل أكبر أنه من الواجب وجود حرية للمرأة في داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك يعود لرغبة هذه الفئة بوجود نوعاً متزايد من الحرية بشكل أكبر من الذكور كونها موضع هذا الحدث، وحسب رؤية الباحث فإن طبيعة المرأة أو طبيعة أي فئة أخرى تميل في الغالب إلى تحقيق مطالبها أكثر من أية فئة أخرى، وهذا أمر طبيعي تبعاً لعدم الوجود الكامل لحرية المرأة أو للانتقاص من حريتها أو تبعاً للوجود أو للتعزيز من ذلك الوجود، وهذا متوافق مع دراسة شهرزاد عودة التي ترى أن حرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني ما زالت غير مكتملة.

6. يوجد علاقة بين العمر وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني، حيث ثبت أن طبيعة هذه العلاقة هي طردية بمعنى أن المطالبة بحرية المرأة تزداد مع زيادة العمر لدى فئات المجتمع الفلسطيني حسب عينة البحث، وحسب رؤية الباحث فإن الزيادة في العمر والتقدم فيه يعمل على ازدياد التقبل للتغير الاجتماعي والثقافي وأن هذا التقبل يظهر بشكل تدريجي مع ازدياد العمر، وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة في العمر تزيد من وجود الهدوء لدى الفرد، بالإضافة إلى زيادة الاتزان الفكري لديه وتحقيق كافة طموحاته مما يعمل بالتالي على تقبله بوجود الطرف الآخر والإقرار برأيه واتجاهه، ولكن ظهر أن هذا لا يوجد بشكل كامل، وهذا متوافق مع دراسة فاتن سلهب والتي اظهرت أن حرية المرأة غير مكتملة في المجتمع الفلسطيني بناءً على اتفاقية سيدوا وذلك كون هذه الاتفاقية تتعارض في بعض من بنودها مع مصدر التشريع الفلسطيني المتمثل بالديانة الإسلامية.

7. يوجد علاقة بين الوضع الاقتصادي وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني، وقد ظهر أن طبيعة هذه العلاقة بين وجود حرية المرأة والوضع الاقتصادي هي علاقة طردية، بمعنى أنه يزداد النظر لحرية المرأة ولوجودها كلما تحسن الوضع الاقتصادي، وقد يتشكل ذلك بالفعل بسبب قدرة الأسر والأفراد على تحقيق ما يريدون من خلال الرفاهية الاقتصادية وينعكس بشكل إيجابي على التعامل مع البعض بما فيها فئة النساء في الأسر الفلسطينية، وحسب رؤية الباحث فإن الأوضاع الاقتصادية في داخل المجتمع الفلسطيني لا تظهر بشكل مرتفع لدى البعض بل على العكس من ذلك فإن الأوضاع المادية بشكل عام قد

ظهرت ما بين الجانب المتوسط والضعيف، وهذا ما يُعبر عن عدم اكتمال حرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني ويجعلها في حاجة دائمة إلى الخروج للعمل مما قد يعمل على الانتقاص من حريتها واستغلالها نوعاً ما بسبب الظروف المادية الصعبة في داخل هذا المجتمع، وهذا متوافق مع دراسة ناهد نصر والتي أظهرت وجود علاقة بين مشكلات المرأة المعيلة السكنية والاقتصادية وبين التمكين النفسي لها في داخل مجتمعها المحلي.

8. يوجد علاقة بين عدد أفراد الأسرة وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني، وقد ظهر أن طبيعة هذه العلاقة بين عدد أفراد الأسرة وبين وجود حرية المرأة هي طردية بمعنى يزداد كل منهما مع زيادة الآخر، وهذا يدل على أن ثقافة المجتمع الفلسطيني ما زال فيها نوعاً كبيراً من تشجيع الانجاب وتعطي للمرأة حرية أكبر كلما زاد وجود الانجاب لديها أكثر من العدم، وحسب رؤية الباحث فإن ثقافة المجتمع العربي بما فيها المجتمع الفلسطيني باعتباره جزء من بقية المجتمعات العربية الأخرى ترى أن وجود الانجاب المتزايد يعمل على زيادة تقدير القيمة الاجتماعية للمرأة بما فيها حريتها التي تحظى بها من قبل الذكور بشكل خاص، وهذا يدل على أن حرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني لا توجد بشكل حقيقي وواقعي، وإنما تقوم على نوعاً من استغلال هذه الفئة سواء كان ذلك للإنجاب أو لغيرة من النواحي الأخرى المادية او العمل او غير ذلك مثل الانتخابات السياسية والمدنية وغيرها، وهذا متوافق مع دراسة آيلين كتاب والتي أظهرت ان التغيير يولد المزيد من التغير خاصة اذا كان نحو الأفضل ولا بد إلى ان يبدأ ذلك من المنزل، فعندما تكون المواقف والسلوكيات الإيجابية متوازنة داخل الأسرة فإن التغيير من الممكن أن يصبح حقيقة واقعية.

9. يوجد علاقة بين طبيعة العمل وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني، وقد ظهر أن طبيعة هذه العلاقة تظهر وبشكل ايجابي مع حرية المرأة كلما كان وضع الفئات الاجتماعية مستقراً بشكل معروف وواضح وآمن من خلال الأمان الوظيفي في العمل، بحيث ينعكس هذا الأمر وبشكل ايجابي على الرؤية بوجود الحرية للمرأة في داخل المجتمع الفلسطيني، وحسب رؤية الباحث فإن هذا الأمر وهو الاستقرار الوظيفي في العمل ينعكس كبقية الأمور الأخرى وبشكل ايجابي على غيرة من النواحي الاجتماعية والثقافية، وذلك كون أن من يتميز به يشعر بالاستقرار والسكينة والهدوء وينعكس ذلك على من حوله بما فيه رؤيته لحرية المرأة في أسرته، وقد يظهر ذلك من خلال عمل النساء العاملات خارج المنزل نظراً للحاجات المادية لذلك وما تعاني منه تلك الفئات من الانتقاص من حريتهن مقارنة بغيرهن، وهذا ما يدعم الرأي الذي تم الإشارة اليه، وهو متوافق مع دراسة عاجب بومدين والتي توصلت إلى وجود آثار سلبية على عمل المرأة العربية خارج البيت على مختلف الاصعدة الخاصة بها.

10. يوجد علاقة بين المستوى التعليمي وبين المجالات المتنوعة المتعلقة بحرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني، وقد ظهر أن طبيعة هذه العلاقة بين المستوى التعليمي وحرية المرأة هي علاقة طردية، بمعنى أنه يزداد كلاً منهما كلما ازداد الآخر، وقد يرجع ذلك بسبب تفهم المتعلمين بشكل أكبر من غيرهم أو نتيجة لاحتكاكهم بفئة النساء أثناء دراستهم أكثر من غير المتعلمين، وحسب رؤية الباحث فإن المستوى التعليمي يعمل على تحقيق نوعا من الوجود لحرية المرأة، وذلك كونه يساهم في إبراز الدور الصحيح الذي يتم ظهوره من خلال الجانب التعليمي الممارس من قبل أصحابه أكثر من غيرهم، وهذا ما يجعله يرتبط طردياً مع كل ممن يأخذ تعليماً أكثر من غيره إلى جانب النواحي الأخرى الاقتصادية والمجتمعية، وهذا متوافق مع دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي أظهرت أنه يوجد تأثير للظروف الاقتصادية والمجتمعية على تهميش دور المرأة الفلسطينية ومحاولة النساء الفلسطينيات إلى التكيف مع الوضع الموجود في ظل غياب الخدمات الداعمة لها.

18-خاتمة البحث: أهم النتائج، التوصيات، والمقترحات:

أهم النتائج:

لقد أظهرت جميع الدراسات السابقة وخاصة الحديثة منها عدم الاكتمال لوجود حرية المرأة في المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية ومنها المجتمع العربي الفلسطيني، وتمثلت تلك الدراسات بكل من: دراسة بن زايد ريم، ودراسة أمينة زوجي، ودراسة إسراء أبو عياش، ودراسة سعاد عبود وربيحة قوادرية، ودراسة بوفلجة مليكة، وهي من أحدث الدراسات التي تناولت مواضيع وقضايا المرأة في المجتمعات العربية في العام 2019م واقتراب حلول العام 2020م.

كما تبين من خلال القيام بهذا البحث أن حرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني خاصة في فترة اجراء هذا البحث وهي بداية شهر ديسمبر من العام 2019م ونهاية شهر فبراير من العام 2020م، توجد ولكن بشكل متوسط مقارنة ببعض المجتمعات الأخرى كالمجتمعات الأوروبية في الدول الصناعية المصنفة من دول العالم الأول، وقد يعود ذلك إلى طبيعة ثقافة المجتمع العربي الذكورية التي مازال تأثيرها مسيطراً على مختلف الفئات الاجتماعية في هذه المجتمعات، بما فيها المجتمع العربي الفلسطيني في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تبين أنه يوجد تقدم في وجود حرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني في بعض من المجالات أكثر من غيرها، وقد يعود ذلك إلى تفهم بعض من الفئات الاجتماعية إلى طبيعة تحقيق نوعاً من المصالح المشتركة في تلك المجالات، أو قد يرجع ذلك بالفعل إلى تفهم بعض من الفئات الاجتماعية وخاصة فئات الشباب الجديدة لضرورة وجود نوعاً من الحرية للمرأة، وذلك نظراً لوجود نوعاً من الحرية لفئة النساء في داخل المجتمع الفلسطيني.

وفي النهاية يمكن القول أن ثقافة المجتمع العربي الفلسطيني ما زالت مسيطرة على عدم وجود حرية المرأة بشكل كامل في داخل هذا المجتمع وأن حصل تقدم في وجود تلك الرؤية سمحت للنساء بالخروج للتعليم والعمل مثلما ظهر في العقود الزمنية الأخيرة مقارنة بالفترات الزمنية التي سبقتها من القرن الماضي (القرن العشرين)، وفي الختام يرى الباحث أنه لا بد من تضافر الجهود والتعاون من اجل تحقيق عمليات التقبل للتغير الاجتماعي والثقافي ضمن الحدود المقبولة والمعقولة بما يتماشى مع الحدود الدينية والدنيوية في هذا المجتمع والعمل على التقبل من وجود حرية المرأة ومساواتها مع بقية الفئات الاجتماعية الأخرى سواء كانت أم أو زوجة أو اخت أو غير ذلك، بما يحقق مصلحة الجميع من الأسر الفلسطينية وبقية المؤسسات الفلسطينية الأخرى من مؤسسات عملية وتعليمية وصحية وغيرها، ورأى الباحث في النهاية ضرورة وضع عدد من التوصيات على المستويين الأسري والمجتمعي تساهم في وجود نوعاً من حرية المرأة في داخل المجتمع الفلسطيني.

التوصيات:

التوصيات العامة: توصيات على المستوى المجتمعي الفلسطيني:

1. إعطاء دورات إرشادية للمقبلين على الزواج للتحسين من العلاقات بين الزوجين وإيجاد نوعاً من الحرية في بداية تشكيل أي أسرة جديدة بالإضافة إلى أن ذلك يساهم في انخفاض بعض من المشكلات الاجتماعية الأخرى.
2. ضرورة وجود ونشر وتحقيق حرية المرأة على المستوى المجتمعي من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية المستخدمة بشكل كبير ومؤثرة على الجميع في المجتمعات.
3. إدخال بعض من المواضيع التي تساهم في تماسك المجتمع ضمن المواد الدراسية في مختلف المؤسسات التعليمية بما فيها كيفية معاملة المرأة وتحقيق حريتها المطلوبة ليساهم ذلك في فهم الجميع لهذا الموضوع.

4. محاولة إدخال آليات التغير الاجتماعي والثقافي بشكل تدريجي وغير سريع، كون طبيعة النفس البشرية تميل إلى التغير الثقافي والاجتماعي بشكل تدريجي وبطيء.
5. وضع قانون خاص يعاقب كل من يخالف التعامل مع فئة النساء حتى يوجد دافعاً لتحقيق نوعاً من حرية هذه الفئات.

التوصيات الخاصة: توصيات على المستوى الأسري الفلسطيني:

1. التحسين من معاملة المرأة داخل كل أسرة فلسطينية.
2. إثارة هذا الموضوع من قبل عدد من الأفراد في داخل الأسر وخاصة ضمن جلسات الزيارات العائلية والمناسبات المختلفة بين الأقارب، حتى يُساهم ذلك بتبني هذا الموضوع وضرورة التأثير في الجميع.
3. عدم تقبل المرأة للانتقاص من حريتها في داخل أسرتها، ولا يعني ذلك إثارة الصراع داخل الأسر من قبل فئة النساء ولكن يتم ذلك بشكل سلمي وتفاهمي بين فئة النساء ولا مانع أن يكون ذلك بشكل منظم ومدعوم من قبل بعض المؤسسات الاجتماعية من حكومية وخاصة.
4. ضرورة تنبيه كل فرد في داخل أسرته بالحدود الواجب من خلالها أن يتعامل ضمنها مع فئة النساء مهما كانت درجة القرابة بينه وبينها.
5. عدم قبول المرأة بالانتقاص من حريتها وعدم اعتبار أن ذلك أمر طبيعي مثلما هو دارج حالياً، لأن ما يبنى على الخطأ يبقى خطأ في المستقبل، لذلك فلا بد من الوقوف عند هذه الأشياء حتى ولو كانت بسيطة حتى لا تكبر ويصعب حلها.

المقترحات:

1. اجراء بحوث جديدة عن هذا الموضوع في أماكن مختلفة من المجتمع الفلسطيني من اجل رؤية مدى الاتفاق والاختلاف بين هذا البحث وغيره زمانياً ومكانياً.
2. التنوع في اجراء مثل هذه البحوث من البحوث الكمية فالبحوث النوعية والدمج بينهما والعمل على المقارنة والتقييم فيما يتعلق بهذا الموضوع.
3. اجراء مثل هذه البحوث من قبل فئات متنوعة من المجتمع الفلسطيني لرؤية المدى الصحيح الذي توجد به مكانة المرأة في هذا المجتمع بناء على رؤية كل فئة، واختلافها عن غيرها في رؤيتها لذلك.
4. العمال على إنشاء بعض من المراكز النسوية في أماكن متنوعة من المجتمع الفلسطيني من اجل تعزيز حرية المرأة ومكانتها في مختلف مناطق هذا المجتمع.
5. الإيمان بالمدى المعقول لحرية المرأة ضمن حدود ثقافة المجتمع العربي الإسلامي، وعدم تجاوز الرؤية لذلك كمقارنة المرأة العربية المسلمة بالمرأة في دول أمريكا وأوروبا.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو عياش، إسراء (2019) بعنوان: صورة المرأة في المنهاج الفلسطيني: منهاج اللغة العربية أنموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي – المانيا – برلين، العدد 9.

- الإئتلاف النسوي الأهلي واللجنة المعنية لمناهضة كافة اشكال التميز، (2018)، منشورات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، رام الله.
- جدنز. انتوني، (2001)، علم الاجتماع، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- جعفري. رهام، (2012)، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد اوسلو، منشورات جامعة بير زيت، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت، بير زيت.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، المرأة والرجل في فلسطين – قضايا وإحصاءات، رام الله.
- ريم، بن زايد (2019) بعنوان: تمكين المرأة في الجزائر مقارنةً مع بلدان المغرب العربي "تونس والمغرب"، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي – المانيا – برلين، العدد 10.
- الزهراني. ندى، (2013)، مفهوم تحرير المرأة في الفكر الغربي – دراسة نقدية، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- زوجي، أمينة (2019) بعنوان: العنف الزوجي ضد النساء وانعكاسه على الأسرة والمجتمع، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي – المانيا – برلين، العدد 11.
- سلامة. بلال، (2013)، التفكير المنهجي في تصميم البحوث الاجتماعية، منشورات جامعة بيت لحم، بيت لحم.
- سلهب. فاتن، (2017)، حقوق المرأة الفلسطينية بين اتفاقية سيداو والتشريعات الفلسطينية، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- سليم. أمينة، (2015)، علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية لأفراد الأسرة الريفية بدرجة معرفتهم بممارسات الحفاظ على البيئة ببعض قرى محافظة الشرقية، منشورات مجلة معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية، مجلد 6 عدد 2 ، جامعة المنصورة، مصر.
- عنايا. نضال، (2004)، توزيع وتخطيط الخدمات العامة في مدينة قلقيلية بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (GIS)، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- عودة. شهرزاد، (2018)، شبكة معنّفة– العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الحيز الافتراضي، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي–"حملة"، حيفا.
- القطب. رولا، (2012)، دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995 – 2010)، منشورات جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس.
- كتاب. آيلين، (2017)، مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – فلسطين، منشورات معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت، بير زيت.
- كيلاني. ريما، (2017)، استخدامات المرأة الفلسطينية للصحافة النسائية في فلسطين والإشباعات المتحققة – دراسة ميدانية، منشورات الجامعة الإسلامية، غزة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، (2018)، منشورات الأسكوا، هيئة الأمم المتحدة.
- نزال. ريما، (2009)، المرأة الفلسطينية والقرار، منشورات "مفتاح" –المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (2018)، بين المطرقة والسنديان: النساء الفلسطينيات، الاحتلال، النظام الأبوي وعلاقات النوع الاجتماعي، حالات دراسية في مناطق جيم والبلدة القديمة في الخليل، منشورات مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد"، رام الله.
- وهيبة. بوعديلة وآخرون، (2016)، تفاعل الطلبة الجامعيين مع الصور الرقيمة على مواقع التواصل الاجتماعي– دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة 8 – ماي 1948 – قالمة، الجزائر.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Vasudeva.p.Azar.L.A.S.Abdollahi.A.,(2006), Relationshipbetween quality of life.hardiness.self-efficacy and self-esteem amongst employed and unemployed married women in zabol. Iranian journal of Psychiatry, 1(3), 104 - 111.